تفعيل استفادة الجمعيات الأهلية من برامج المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص (دراسة تطبيقية: ولاية صلالة)

إعداد

د/ ريم عبد المطلب أبوعيادة

أ/ أمل عبد الله الحريزي

جامعة ظفار – سلطنة عمان

تفعيل استفادة الجمعيات الأهلية من برامج المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص (دراسة تطبيقية: ولاية صلالة)

د/ ريم عبد المطلب أبوعيادة، أ/ أمل عبد الله الحريزي *

ملخص الدراسة:

هدفت الرسالة الحالية إلى تعرف واقع استفادة الجمعيات الأهلية من برامج المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في ولاية صلالة وأنواع الدعم المقدم لهم، والوقوف على الصعوبات التي تعيق الجمعيات الأهلية للاستفادة من هذه البرامج، إضافة إلى تقديم آليات مقترحة التي من شأنها أن تُفعل استفادة الجمعيات الأهلية من برامج المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، واستندت في جمع البيانات على الاستبانة، وقد تكون مجتمع الدراسة من الجمعيات الأهلية بولاية صلالة – سلطنة عمان، وبلغت عينة الدراسة (١٠) جمعيات أهلية تضم (١١١) عضواً لمجلس الادارة، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: واقع استفادة الجمعيات الأهلية من برامج المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص جاء بدرجة متوسطة، بمتوسط حسابي بلغ (٢.١٢)، أنواع الدعم المقدم بدرجة متوسطة بمتوسط حسابي بلغ (٢.١١)، وجاءت أيضاً الصعوبات التي تعيق الجمعيات الأهلية من الاستفادة من برامج المسؤولية الاجتماعية بدرجة متوسطة بمتوسط حسابي بلغ (٢.١٨).

وقد قدمت الدراسة عدة مقترحات من شأنها أن تُفعل استفادة الجمعيات الأهلية من برامج المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص.

الكلمات المفتاحية: الجمعيات الأهلية، المسؤولية الاجتماعية، القطاع الخاص، تفعيل.

* **د/ ريم عبد المطلب أبوعيادة، أ/ أمل عبد الله الحريزي:** جامعة ظفار – سلطنة عمان.

Activating the Benefit of NGOs from the Programs of Social Responsibility of Private Sector in Salalah

ABSTRACT

This study aimed to identify the reality of the benefit that NGOs get from the programs of social responsibility of private sector in Salalah and the types of their support. It also aimed to identify the difficulties that NGOs face to get benefit from these programs. The study adopted a descriptive approach based on the collection of the data on the questionnaire. The sample of the study consists of (10) NGOs including (111) members of the Board of Directors. The study reached many significant results including: the reality of the benefit that NGOs get from the programs of social responsibility of private sector was medium with average (2.12) in and the types of their support was medium with average (2.11). The difficulties that NGOs face to get benefit from these programs was also medium with average (2.18).

The study has several proposals that would activate the benefits of NGOs from the programs of social responsibility of private sector.

Keywords: NGOs, social responsibility, private sector, activate

مقدمـة:

شهد العالم في الفترة الحالية العديد من التغيرات في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئة، والتي تحتاج إلى تكاتف الجهود وضرورة التعاون والتكامل بين جميع قطاعات المجتمع في تقديم برامج الرعاية الاجتماعية لتحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة.

ويعتبر دور الجمعيات الأهلية مكملاً لدور المؤسسات الحكومية والتي لا تستطيع وحدها تقديم كافة الخدمات التي يحتاجها المجتمع، ولا تستطيع الجمعيات الأهلية بمفردها التغلب على الصعوبات التي تحد من اتساع خدماتها للمجتمع مما أوجد الحاجة إلى الدعم المباشر والمستمر من قِبل شركات القطاع الخاص في إطار ممارستها والتزامها بالمسؤولية الاجتماعية، فالجمعيات الأهلية من أهم المؤسسات التي تنتفع من المسؤولية الاجتماعية للشركات، وتتخذ جميع شركات القطاع الخاص المسؤولية الاجتماعية كأهم أداة فاعلة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تعتبر حق للمجتمع على الشركات أن تتكفل به.

تعتبر المسؤولية الاجتماعية للشركات نشاط طوعي ذو تأثير إيجابي يهدف إلى تبني مسؤولية أعمال ومشاريع محلية آخذة في الاعتبار احتياجات وظروف المجتمع والتحديات التي تواجهه مثل عمليات التوظيف والتدريب ورفع القدرات البشرية.

وفي ظل التطور في بيئة الأعمال على المستويين المحلي والدولي، وفلسفة نظم الحكم الجديدة والظواهر العالمية الجديدة من تجدد وتطور تكنولوجي، تَطلب الوضع أن تتبنى المنظمات– على اختلاف أنواعها– أدوار اجتماعية تحاول من خلالها تعزيز مشروعية وجودها، وتطوير أدائها، وتحسين سمعتها (محمود، ٢٠٢١).

وتهتم سلطنة عمان كباقي دول العالم بالجمعيات الأهلية التي تسهم في دعم وحدة المجتمع؛ إذ تمثلت أولى الخطوات في هذا المجال بصدور قانون الجمعيات الأهلية عام ٢٠٠٠م بناء على المرسوم السلطاني رقم ١٤/ ٢٠٠٠. وحرصًا من السلطنة على تحقيق المشاركة والتكافل المجتمعي، فقد وجدت الجمعيات والمؤسسات الأهلية لتكون عنصراً أساسيا في خلق تنمية مجتمعية شاملة قائمة على التعاون والترابط والتفاعل بين كافة شرائح المجتمع (وزارة التنمية الاجتماعية،٢٠٢٢).

وقد أولت غرفة تجارة وصناعة عمان إهتماماً متواصلاً لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، وقد تمثل هذا الاهتمام بإطلاق جائزتها الأولى عام ٢٠١٤م، التي هدفت إلى إبراز دور شركات القطاع الخاص وتميزها في المساهمة بالمشاريع المستدامة التي تقدمها لدعم أفراد المجتمع، الأمر الذي سيؤدي حتمًا إلى تحسين صورة هذه الشركات أمام المجتمع العماني. فهذه البرامج

يمكن أن تشمل مسؤولية مجالات البناء والتشييد، ودعم المشاريع التي يحتاج إليها الأفراد في المجتمع العماني سواء في مجالات الصحة والشباب والشؤون الاجتماعية والرياضية والأكاديمية والدينية (اللواتي، ٢٠١٨).

مشكلة الدراسة:

تفاقمت المشكلات الاجتماعية في العصر الحالي، وحتى لا تتبعثر الجهود وتتلاشى المسؤوليات، فلا بد من تضامن أفراد المجتمع لمواجهة هذه التحديات، وهذا يتطلب أن يقوم الجميع بأدوار فعالة ومتكاملة ، وتلعب مؤسسات القطاع الخاص دور مهم تجاه المجتمع، من خلال تحسين ظروفه الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وغيرها؛ وذلك من خلال تبنيها لمفهوم المسؤولية الاجتماعية ، بالتزامها المستمر في تطوير وتحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لأفراد المجتمع من خلال توفير الخدمات المتنوعة، والمشاركة في مواجهة التحديات والمشكلات التي يتعرض لها المجتمع.

وقد زادت في الآونة الأخيرة توجهات الشركات لمجال فهم المؤثرات في عملية التأثير على المجتمع عن طريق المسؤولية الاجتماعية في أبعاد عديدة كالبعد الخيري والقانوني والاقتصادي والأخلاقي، كما سلطوا الضوء على العديد من القضايا التي تهم المجتمع، ومن أهم هذه القضايا دعم القطاع الخاص للجمعيات الأهلية.

وقد أثبتت دراسة Chrastil&Natalie (٢٠١٢) على مدى أهمية الخدمات، والبرامج التنموية للجمعيات الأهلية في تنمية المجتمع، والتخفيف من حدة المشكلات؛ مما يجعل هناك ضرورة ملحة لتطوير أداء خدمات الجمعيات الأهلية، وتوفير الدعم الفني والمالي والمجتمعي لتحقيق أهدافها المرسومة والمتوقعة، كما أوصت الدراسة بأهمية المساندة المؤسسية من قبل الشركات، ورجال الأعمال، والبنوك لبرامج وأنشطة الجمعيات الأهلية لتحقيق خدمة وتنمية المجتمع.

وقد أثبتت دراسة أبو نصرة (٢٠١٣) مؤكدة على ضرورة تفعيل مساهمة الشركات الصناعية، والمنشآت الإنتاجية، ورجال الأعمال في دعم خدمات، وبرامج ومشروعات الجمعيات الأهلية من خلال تنشيط الدور الاجتماعي، والإنساني لهذه الشركات لخدمة وتنمية المجتمع، كما أكدت الدراسة على أهمية، وفوائد، ومجالات المسؤولية الاجتماعية للشركات، وأشارت على ضرورة تدعيم ثقافة وسلوك المسؤولية الاجتماعية لدى العاملين بالمنشآت تجاه خدمة المجتمع والمساهمة في تنميته.

وأتت دراسة عودة (٢٠١٤) متفقة مع الدراسات السابقة في أن المسئولية الاجتماعية للشركات قد أصبحت في الآونة الأخيرة هدفاً ومطلباً ضروريا في وقتنا الحالي لتفعيل ودعم أداء خدمات الجمعيات الأهلية تجاه التنمية والمجتمع المحلي؛ حيث تزايد الاهتمام بالدور الاجتماعي للشركات والمنشآت الصناعية في معظم البلدان والتي أصبحت لها الأولوية من حيث تحويل الشركات إلى شركات تساهم التنمية المستدامة، لهذا يتطلب الأمر تعظيم العائد من مساهمة المسؤولية الاجتماعية للشركات في دعم برامج وأنشطة ومشروعات الجمعيات والمؤسسات الأهلية المعلنة.

لقد أصبح مبدأ المسؤولية الاجتماعية للشركات مطلباً مهماً لسلطنة عمان، وذلك لمساهمته في تحقيق أهداف التنمية الشاملة، وقد جاء ما يؤكد ذلك في رؤية عمان ٢٠٤٠ فقد ورد أن ضمن ما يجب أن يقوم عليه الاقتصاد العماني في المرحلة القادمة هو تحمل القطاع الخاص مسؤولياته الاجتماعية (رؤية عمان ٢٠٤٠،).

ومما يدل على اهتمام السلطنة في المسؤولية الاجتماعية إصدار وزارة التجارة والصناعة القرار الوزاري رقم ٢٠٢١/٢٠٥ باستقطاع نسبة من ميزانية المؤسسة أو الشركة المخصصة لبرامج المسؤولية الاجتماعية لصالح الهيئة العمانية للأعمال الخيرية وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة كانت المادة الأولى أن يجب على المؤسسات والشركات استقطاع نسبة لا تقل عن (٢٠%) عشرين بالمائة من ميزانيتها المخصصة لبرامج المسؤولية الاجتماعية لصالح الهيئة العمانية للأعمال الخيرية (وزارة التجارة والصناعة،٢٠٢١).

تساءلات الدراسة:

١- ما واقع الدعم المقدم للجمعيات الأهلية من برامج المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص؟
٢- ماأنواع الدعم المقدم للجمعيات الأهلية من من برامج المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص؟
٣- ما مدى استفادة الجمعيات الأهلية من برامج المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص؟
٤- ما الصعوبات التي تعيق الجمعيات الأهلية للاستفادة من برامج المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص؟
٥- ما الآليات المقترحة التي من الممكن أن تُفعل استفادة الجمعيات الأهلية من برامج المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص؟

أهداف الدراسة:

١. تعرف الدعم المقدم للجمعيات الأهلية من برامج المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص.
٢. تحديد أنواع الدعم المقدم للجمعيات الأهلية من شركات القطاع الخاص.
٣. تعرف مدى استفادة الجمعيات الأهلية من برامج المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص.
٤. تحديد الصعوبات التي تعيق استفادة الجمعيات الأهلية من برامج المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص.
٥. تحديد الآليات المقترحة التي من الممكن أن تُفعل استفادة الجمعيات الأهلية من برامج المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص.

مصطلحات الدراسة ومفاهيمها:

- **المسؤولية الاجتماعية:** هي نظرية أخلاقية تقترح على أي كيان، سواء كان منظمة أو فردًا، يقع على عاتقه العمل لمصلحة المجتمع ككل. فالمسؤولية الاجتماعية هي أمر يتعين على كل منظمة أو فرد الالتزام بها للحفاظ على التوازن ما بين الاقتصاد والنظم البيئية والنظم الاجتماعية، وهي الأساس الأخلاقي الذي تستند إليه المواطنة، والتي تدفع بالمواطنين إلى تبني مفهومات إيجابية (الأسرج، ٢٠١٠).

المسؤولية الاجتماعية للشركات: هي التزام المنظمة تجاه المجتمع الذي تتواجد فيه، وذلك عن طريق المشاركة في الأنشطة الاجتماعية المختلفة، وأخذ المزيد من الخطوات لتحسين نوعية الحياة للعاملين وأسرهم فضلاً عن المجتمع المحلي والمجتمع ككل، وهي مشاركة المنظمة في التنمية والتطوير الشامل للمجتمعات في مسارات مجزأة وبجهد متساو قدر الإمكان (سليم، ٢٠١٢).

وقد عرف ISO ٢٦٠٠٠ طبقا للمعيار ٢٠١٠ المسؤولية الاجتماعية للمنظمة هو مسؤولية المنظمة عن تأثير قراراتها وأنشطتها على المجتمع والبيئة عبر السلوك الأخلاقي الشفاف، والمساهمة الفعالة بالتنمية المستدامة في كافة المجالات والالتزام بكافة التشريعات القانونية السارية والتي تتوائم مع المعايير الدولية للسلوك (ISO٢٦٠٠٠، ٢٠١٠).

- **الشركات:**

الشركة: هي عقد بين اثنين أو أكثر على المساهمة في تكوين رأس مال لاستثماره واقتسام الربح بينهما (معجم اللغة العربية المعاصرة، ٢٠٠٨).

أما بالنسبة للقانون العماني، فقد عرفت المادة (٣) من قانون الشركات رقم (٢٠١٩/١٨) بأن الشركات: هي كيان قانوني ينشأ بموجب عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يسهم كل منهم في مشروع يستهدفه الربح، وذلك بتقديم حصة في رأس المال تكون إما حقوقا مادية، وإما معنوية وإما خدمات عملاء لاقتسام أي ربح او خسارة تنتج عن المشروع (قانون الشركات التجارية ،٢٠١٩).

- **الجمعيات الأهلية:**

تُعرف الجمعية: أنها نسق اجتماعي يضم مجموعة من الوحدات المتفاعلة معا والمترابطة وظيفيا والمتبادلة بنائيا مع نفسها ومع البيئة الخارجية بما يحقق أهداف النسق ويسهم في تحقيق مجموعة من الأهداف (هاشم،٢٠٠٨).

وعرفها James (٢٠٠٧) أنها تلك الأجهزة التي تستهدف مواجهة مشكلات يعاني منها الجميع وتعجز الأجهزة القائمة على مواجهتها إما لنقص الموارد الفنية، أو البشرية كما تساعد هذه الأجهزة على فاعلية المؤسسات الأخرى الموجودة في المجتمع على تحقيق أهدافها التي أنشأت من أجلها في صياغة أهداف، أو تنمية مواردها أو مدها بالعنصر الفني البشرى.

الجمعية الأهلية: تُعرف موسوعة الخدمة الاجتماعية الجمعية الأهلية بأنها كل تنظيم غير حكومي، مستمر، لا يهدف إلى الربح تتم إدارته وتمويله بجهود ذاتية، ويهدف إلى تقديم المساعدة المالية والعينية للفئات المحتاجة، وإتاحة الفرصة للمواطنين للمشاركة في الجهود المجتمعية المنظمة (الكحلاوي، ٢٠١٦).

وفي قانون الجمعيات الأهلية لوزارة التنمية الاجتماعية بسلطنة عمان، تُعرف الجمعيات الأهلية بأنها كل جماعة ذات تنظيم مستمر تتألف من عدة أشخاص طبيعيين لغرض غير الحصول على ربح مادي وتهدف إلى القيام بنشاط اجتماعي، أو ثقافي، أو خيري ويشمل ذلك الصناديق الخيرية، والجمعيات، والأندية الاجتماعية والثقافية، وتلك التي تنشئها الهيئات الخاصة أو الشركات أو المؤسسات (وزارة التنمية الاجتماعية ،٢٠٢٢).

ثانيًا– حدود الدراسة:

تنقسم حدود الدراسة الحالية إلى:

- **الحدود المكانية:** الجمعيات الأهلية في ولاية صلالة.
- **الحدود البشرية:** مسئولو مجالس إدارات الجمعيات الأهلية في ولاية صلالة.
- **الحدود الزمنية:** تم تطبيق الدراسة في العام الأكاديمي ٢٠٢٢–٢٠٢٣ وهذه الفترة تضمنت مرحلة توزيع أداة الدراسة وجمع البيانات الميدانية وتحليلها واستخراج النتائج.

- **الحدود الموضوعية:** تناولت الدراسة موضوع آليات تفعيل استفادة الجمعيات الأهلية من برامج المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في ولاية صلالة.

الإطار النظري:

المسؤولية الاجتماعية للشركات:

لا يوجد تعريف رسمي ومتفق عليه للمسؤولية الاجتماعية للشركات،, ويعود ذلك إلى حداثة المفهوم وأهميته المتزايدة وكذلك تعدد صور المبادرات والأدوار التي تقوم بها الشركات على حسب طبيعة بيئة العمل المحيطة، وما تتمتع به من موارد مالية وبشرية، وبالتالي فإن تعريف المسؤولية الاجتماعية للشركات ليس ثابتا، فهو تعريف ديناميكي، ومتطور مع المتغيرات الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية (Chrastill, 2012).

وجاء في أحد تعريفات البنك الدولي مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات بأنها " التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة الاجتماعية سواء كان بالعمل أو بالمال تجاه أشخاص، ومنهم من يعمل داخل الشركة، ومنهم المقيم في المجتمع والبيئة المحيطة وذلك مقابل استغلال الموارد المادية والبشرية للمجتمع وتحقيق الأرباح "(السكارنة،٢٠١١).

ويُعرف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة (WBCSD) المسؤولية الاجتماعية للشركات بأنها " تعهد من قطاع الأعمال بالمشاركة في التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال العمل مع العاملين وعائلاتهم، والمجتمع المحلي والإقليمي بغرض تحسين جودة حياتهم من مساهمات تهدف إلى رفع المستوى المعيشي (العجمي،٢٠١٥).

كما عرفها أبو هربد (٢٠١٧)"بأنها التزام المنظمات تجاه المجتمعات التي تمارس فيها أنشطتها وأعمالها، عن طريق برامج واستراتيجيات طوعية تجمع بين القضايا القيمية الاجتماعية والتجارية لضمان خلق بيئة عمل مستدامة".

وقد عرف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة مصطلح المسؤولية الاجتماعية في إطار التنمية المستدامة بأنها تشير أن تسهم معايير أو مقاييس المسؤولية الاجتماعية في تعزيز الركائز الثلاثة لتحقيق التنمية المستدامة وهي (التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، الحماية البيئية)، كذلك فإن أي تعريف عالمي للمسئولية الاجتماعية لابد وان يشير إلى الأهداف الإنمائية للأمم المتحدة (خيرة،٢٠٢٠).

وقد جاء في تقرير الاسكوا لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ أن المسؤولية الاجتماعية للشركات تأتي في عدة أشكال، بدءا من الأعمال الخيريةً وانتهاء بالتنمية المستدامة. وتطمح المجتمعات إلى تشجيع القطاع الخاص على اتخاذ منحى أكثر استراتيجية في تبني برامج

المسؤولية الاجتماعية للشركات، للوصول إلى نهج تنموي أكثر استدامة (www.unescwa.org/ar/focus/2030-agenda).

أبعاد المسؤولية الاجتماعية للشركات:

تُصنف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠م أبعاد المسؤولية الاجتماعية للشركات تحت ثالثة أبعاد الرئيسية كما جاء في تقرير الاسكوا:

١- **البعد الاقتصادي:** يدعم تحقيق نمو اقتصادي طويل الأجل مع مراعاة الاستدامة الاجتماعية والبيئية.

٢- **البعد البيئي:** يهدف إلى الارتقاء بجودة حياة كافة فئات المجتمع في الحاضر والمستقبل يهدف إلى خفض التأثير السلبي على البيئة والمساهمة في حمايتها والمحافظة عليه.

٣- **البعد اجتماعي:** بيئي يهدف إلى الارتقاء بجودة حياة كافة فئات المجتمع في الحاضر والمستقبل(www.unescwa.org/ar/focus/2030-agenda) .

كما ذكر (السويدان، ٢٠٠٦) و(الغالبي، ٢٠٠٥) بأن أبعاد المسؤولية الاجتماعية تتكون من:

١- **المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع:** يعد المجتمع بالنسبة للمؤسسات شريحة مهمة جداً بالنظر لاعتماد المؤسسات اعتمادا كلياً على المجتمع في جميع تعاملاتها معه مما يؤدي إلى أن المؤسسات تود مضاعفة نشاطها تجاه المجتمع عن طريق المساهمة في دعم البنية التحتية، ودعم الجمعيات الاهلية، وحل مشكلات البطالة وكذلك دعم جميع الأنشطة المجتمعية واحترام العادات والتقاليد التي تخص المجتمع.

٢- **المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين:** يجب أن تهتم المؤسسات بالعاملين فيها، فلا بد أن تقدم لهم ما هو أفضل حيث يفضل العاملون في المنظمات التي تركز على عامل المسؤولية الاجتماعية كما يفضل الناس التعامل مثل هذه المؤسسات.

٣- **المسؤولية الاجتماعية اتجاه الزبائن:** تعتبر هذه الشريحة من المجتمع ذات أهمية كبيرة لكل مؤسسة بدون استثناء ومن الأداء الاجتماعي الموجه لهذه الشريحة تقديم المنتجات بأسعار ونوعيات مناسبة، والإعلان لهم بكل صدق وامانة وتقديم منتجات صديقة للبيئة ولهم أيضا بالإضافة إلى تقديم إرشادات بشأن المنتجات والالتزام بمعالجة الأضرار التي تحدث بعد البيع وتطوير المنتجات ومن الجانب الآخر الالتزام الأخلاقي بعدم خرق قواعد العمل وغيرها.

٤- **المسؤولية الاجتماعية تجاه الموردين:** العلاقة ما بين الموردين ومنظمات الأعمال هي علاقة مصالح متبادلة لذلك يتوقع الموردين أن تحترم منظمات الأعمال تطلعاتهم ومطالبهم المشروعة التي يمكن تلخيصها بالاستمرار في التوريد وخاصة لبعض أنواع المواد الأولية اللازمة للعمليات الإنتاجية، وأسعار عادلة ومقبولة للمواد المجهزة لمنظمات الأعمال بالإضافة إلى تسديد الالتزامات، والصدق في التعامل وتدريب الموردين على مختلف طرق تطوير العمل.

٥- **المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة:** أن المسؤولية الاجتماعية تضم أنظمة البيئة المفروضة ذاتيا، والتقارير البيئية للمنظمة .

٦- **المسؤولية الاجتماعية تجاه المساهمين:** إن المساهمين هم فئة مهمة من أصحاب المصالح المستفيدين من نشاط المنظمة. ولذا فإن مسؤولية المنظمة تجاههم بتحقيق أقصى ربح، تعظيم قيمة السهم، زيادة حجم المبيعات، بالإضافة إلى حماية أصول المنظمة وموجوداتها.

وقد صنف (المجذوب،٢٠١٢) أبعاد المسؤولية الاجتماعية إلى:

١- **المسؤولية الإنسانية:** أي أن تكون المنظمة صالحة وتعمل على الإسهام في تنمية وتطوير المجتمع وتحسين نوعية الحياة.

٢- **المسؤولية الأخلاقية:** أي أن تكون المنظمة مبنية على أسس أخلاقية، وأن تلتزم بالأعمال الصحيحة.

٣- **المسؤولية القانونية:** أي أن تكون المنظمة ملتزمة بالقوانين، واكتساب ثقة الأخرين من خلال التزامها بتنفيذ الأعمال الشرعية وعدم القيام بالأعمال المخلة بالقانون.

٤- **المسؤولية الاقتصادية:** أي أن تكون المنظمة نافة اقتصادياً، وأن تحاول جاهدة بتوفير الأمان الاقتصادي للأخرين.

مجالات المسؤولية الاجتماعية للشركات:

أشار (الغالبي، ٢٠٠٨) بوجود عدة مجالات للمسؤولية الاجتماعية ومن هذه المجالات كما:

١- **أصحاب المصالح:** إن المجالات التي تمارس فيها منظمات الأعمال دورا اجتماعيا هو أصحاب المصالح أي افراد ومجموعات أو منظمات التي تتأثر مباشرة بسلوكيات ووجود المنظمة ولهم فائدة وهم (العاملون- الزبائن- المالكون والمستثمرون).

٢- **البيئة الطبيعية:** إن جماعات حماية البيئة من التلوث هم قوة حقيقية ضاغطة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً ولهم تأثيرهم وكلمتهم المسموعة وآرائهم المحترمة التي يساندها الكثير من المجتمعات.

٣- **رفاهية المجتمع:** يجب أن تعمل منظمات الأعمال على ترقية الرفاه الاجتماعي بشكل عام من خلال المساهمة في دعم الجمعيات الفرق الأهلية في الأنشطة الخيرية والثقافية والفنية التي ترفع من ذوق المجتمع.

مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات:

للمسؤولية الاجتماعية مجموعة مبادئ متفق عليها يجب أن تنفذ بها المنظمات عند تطبيق المسؤولية الاجتماعية وبشكل يعود بالمنفعة للأطراف المستفيدة كما ذكرها (الحموري، والمعايطة ،٢٠٠٥) في (جداد ،٢٠١٩)، (Dilek,2007)

١- **المساءلة:** بان تكشف المؤسسة وبشكل منتظم للجهات الحكومية والسلطات القانونية والأطراف المعنية بطريقة واضحة وحيادية وآمنة، وإلى حد ملائم للسياسات والقرارات والإجراءات التي تتحمل مسؤوليتها.

٢- **الشفافية:** على المؤسسة الإفصاح عن سياساتها وقراراتها وأنشطتها، ومدى تأثيرها على البيئة والمجتمع بشكل واضح وصحيح، ومن الممكن الاطلاع على هذه البيانات والأعمال من قبل الأشخاص المتأثرين والمهتمين وأصحاب المصلحة في أي وقت.

٣- **السلوك الأخلاقي:** بأن تتحلى المؤسسة بأخلاقيات العمل في معاملاتها مع جميع الأطراف المستفيدة والالتزام بمصالحهم في إطار من العدالة والأمانة والمصداقية في جميع المجالات.

٤- **احترام مصالح أصحاب المصالح:** على المؤسسة أن تحترم وتقر في اعمالها وانشطتها ومنتجاتها مصالح جميع الأطراف وأن تعمل على تلبيتها دون المساس في مصالح الأطراف الأخرى.

٥- **احترام القوانين والتشريعات:** بأن تلتزم المؤسسة بجميع اللوائح السارية المحلية والدولية المعلنة والمنفذة طبقا لإجراءات راسخة ومحددة والإلمام بها في أعمالها وأنشطتها ومنتجاتها.

٦- **احترام القواعد الدولية للسلوك:** بأن تلتزم المؤسسة في سياساتها وممارستها للمسؤولية المجتمعية الاتفاقيات الدولية والحكومية واللوائح التنفيذية والإعلانات والمواثيق والقرارات والخطوط الإرشادية.

٧- **احترام حقوق الإنسان:** فالمؤسسات تقوم بالعناصر البشرية، لذا عليها أن تحترم حقوق الإنسان في سياساتها وممارساتها وأنشطتها المعلنة والموجودة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

أهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات:

أولت المؤسسات اهتماما واسع وشامل في العصر الحديث بالأعمال التي تساعدها على البقاء والاستمرارية ضمن مسار اجتماعي وانساني خلاق لأعمالها وأهدافها، فتسعى المؤسسات لحصاد شهادات للجودة في أعمالها لإقناع البيئة المحيطة بها بنزاهتها وتقديم خدماتها بصورة جيدة، فقد أولت المنظمة الدولية لمعايير الجودة الأيزو في نوفمبر/ ٢٠١٠ م معيار دولي (ايزو، ٢٦٠٠٠)، ليقدم توجيهات بخصوص المسؤولية الاجتماعية، للمشاركة في التنمية المستدامة العالمية من خلال تشجيع الشركات والمنظمات الأخرى في ممارسة المسؤولية الاجتماعية (المنظمة الدولية للمعايير، ٢٠١٧).

وقد أكدت الكثير من الأبحاث والدراسات على أهمية تطبيق المسؤولية الاجتماعية في عدة مجالات مختلفة، وتتلخص في ثلاثة مجموعات وهي كتالي:

(١) **المؤسسات:** تقوم المؤسسات الحديثة الآن بتبني استراتيجية الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية، وذلك لما لها من فائدة تكتسبها المؤسسة نفسها من جراء تطبيق أعمال وأنشطة مدروسة على نظم وأسس علمية للمجتمع من حلوها وللبيئة الداخلية للمؤسسة، ومن فوائدها لتحسين الصورة الذهنية للمؤسسة وترسيخ السمعة الإيجابية لها والزيادة في العائد المادي للمنظمة، وتساعد على تكوين مناخا جيد للعمل، كما تؤدي إلى بث روح التعاون والترابط بين العاملين بالمؤسسة.

(٢) **المجتمع:** أمرنا ديننا الحنيف بالتعاون والتكاتف والترابط كمجتمع واحد فالالتزام بالمسؤولية الاجتماعية تساعد في تطوير المجتمعات وتنميتها، مما يؤدي إلى الاستقرار الاجتماعي أيضا بحيث تعم المنفعة المجتمع ككل وبشكل متساوي، ومن أهم الأنشطة التي تساهم بها رفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع ودعم الأعمال الخيرية وتوفير التكافل والتعاون بين شرائح المجتمع وتطبيق نوع من العدالة وسيادة مبدأ تكافؤ فرص العمل بين أفراد المجتمع وهو جوهر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة.

(٣) **الدولة:** تتحمل الدولة الكثير من الأعباء تجاه المجتمع ، مما نريد من النفقات في المجالات الصحية والاجتماعية والتعليمية والثقافية والمجالات الأخرى ، تطبيق المسؤولية الاجتماعية من قبل المنظمات والمؤسسات كلا في مجاله واختصاصه وبطرق مدروسة،

فإنها تشارك في التكاليف والنفقات والمصاريف التي تقع على عاتق الدولة نحو المجتمع، ومن أهم فوائد المسؤولية الاجتماعية للدولة تخفيف في بعض نفقات الدولة في سبيل أداء مهامها وخدماتها تجاه المجتمع ،تعظيم عوائد الدولة بسبب الوعي بأهمية المساهمة العادلة فتتحمل التكاليف الاجتماعية، والمساهمة في التطوير التكنولوجي والقضايا المعاصرة التي تنفق عليها الدولة الكثير مثل الأبحاث والابتكارات ومجال الصناعات ،والقضاء على البطالة والمساعدة في توفير فرص عمل جديدة (قاشي وبودرجة، ٢٠١٧).

استراتيجيات التعامل مع المسؤولية الاجتماعية للشركات:

المسؤولية الاجتماعية يجب أن تدرج ضمن الخطط الاستراتيجية للمنظمات، وأن تعد لها برامج لتنفيذها والإعلان عنها والاستفادة القصوى منها فقد ذكر العامري وآخرون (٢٠٠٨) في (جعبوب، ٢٠١٦) أربع استراتيجيات للمسؤولية الاجتماعية وهي:

١- **استراتيجية الممانعة أو عدم التبني:** هنا تهتم المنظمة بأعمالها الاقتصادية لجنى الأرباح فقط، دون الخوض في مسائل المسؤولية الاجتماعية وأعمالها وواجباتها نحو المجتمع.

٢- **الاستراتيجية الدفاعية:** تقوم المنظمة بدور اجتماعي محدد جدا وفقا للقوانين والأنظمة. ولحماية المنظمة من الانتقادات والمساءلات القانونية إن وجدت.

٣- **استراتيجية التكيف:** تقوم المنظمة بالمشاركة في جميع مجالات المسؤولية الاجتماعية ويكون لها دور فعال في تنمية المجتمع وتوفير الرفاهية له.

٤- **استراتيجية المبادرة التطوعية:** تقوم المنظمة بالاستجابة لطلبات المجتمع وتبنيها كما هي.

معوقات تنفيذ المسؤولية الاجتماعية للشركات:

يوجد عدة معوقات للمسؤولية الاجتماعية كما ذكر (جباري والعمراوي، ٢٠١٨)، وهي كتالي:

- قلة المختصين في هذا المجال يجعل الشركات تعاني عند تصميم وتنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعي.
- عدم وجود أقسام متخصصة بالمسؤولية الاجتماعية داخل تلك الشركات يجعل الأمر أكثر صعوبة.
- عدم وجود مرجعية أو منظمة غير ربحية تعنى بالمسؤولية الاجتماعية.
- قلة الدعم الحكومي للشركات وتشجيعها على تبني مثل المبادرات.
- عدم تخصيص ميزانيات محددة لبرامج المسؤولية الاجتماعية من شأنه أن يعيق تنفيذ البرامج.
- الجدل بين المتخصصين حول تداخل مفهومي المسؤولية الاجتماعية والعمل الخيري.

- تركيز المسؤولية الاجتماعية في مناطق معينة وترك المناطق الأخرى.

المسؤولية الاجتماعية في الإسلام:

لقد أسس الإسلام المسؤولية الاجتماعية المشتركة في المجتمع، قال: رسول الله صلى الله عليه وسلم "مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم، مثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى" ومن صور التماسك المجتمعي بقوله:" المؤمن للمؤمن كالبنيان يشُد بعضه بعضًا".

لا شك أن المسؤولية في الإسلام تعنى الالتزام، وهذا يندرج على جميع مناحي الحياة، فلسان المسلم الناطق الذي لا ينطق عن الهوى؛ ألا وهو القرآن الكريم. وكما أرشدتنا العقيدة السمحة إلى ضرورة الالتزام بالمسؤولية، فقد حثنا الشرع الحنيف على ضرورة التماسك الاجتماعي والتعاون، والترابط كما جاء في القرآن الكريم: ﴿**لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا ۖ وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ ۗ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا ۖ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ**﴾(سورة البقرة :١٧٧).

إن الكثير من الدلائل القرآنية والأحاديث الشريفة تبين أن الإسلام أعطى أولية للعمل الخيري والمسؤولية الاجتماعية ابتغاء مرضاة الله وليس لأي غرض دنيوي فضلا عما يمكن أن يناله المتطوع في الحياة من بركة وسكينة نفسية وسعادة روحية في خمس وهي: المحافظة على الدين، وعلى النفس، والنسل، والعقل، والمال، وزاد بعضهم سادسة وهي: المحافظة على العرض، فحقوق المسلم كلها مسؤوليات اجتماعية، وإن كان الفرد مطالبًا بمسؤولية اجتماعية فعلى مستوى الجماعات والشركات والبنوك تكون المسؤولية أعظم (الشميلان، ٢٠١٨).

مبادئ المسؤولية الاجتماعية في الإسلام:

تعتبر المسؤولية الاجتماعية من أهم مرتكزات التنمية، فالمجتمع الذي ينعم بالعدالة وبخاصة العدالة الاجتماعية هو مجتمع يتمتع بحرية في التعبير والاختيار، ومساواة في الحقوق والواجبات، وتوزيع الثروة؛ وتقليص الفجوة بين الطبقات الاجتماعية ومحاربة الفقر والأمية والبطالة بالتالي ستقل حاجتها إلى مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والفساد وغيرها من الأمور التي ظهرت بسبب المسؤولية الاجتماعية.

وقد تحقق المسؤولية الاجتماعية في عهد الإسلام الأول لعدة أمور أساسية، منها:

المبدأ الأول: تحقيق العدالة المالية بين أفراد المجتمع كل حسب موقعه وخبراته والاهتمام بالفئات المحرومة وهذا هو جوهر الإحسان: ويتمثل في دعم هذه الفئات ومساندتها ماديًا ليتوازن المجتمع، واحترام حقوق الإنسان، والحق في الحياة، والحق في الحرية المسؤولة، وإذا أردنا أن نبرز مثالًا يحتذى لثمرات العدل والمسؤولية تجاه المجتمع نجد أن عهد عمر بن الخطاب وعهد عمر بن عبدالعزيز، والذي طُبق في هذين العهدين، قد أنشأ مجتمعًا عادلًا تميز بأمرين مهمين: التوزيع العادل للثروة على كافة أفراد المجتمع كيلًا ووزنًا، وسياسة المسؤولية تجاه المجتمع والتكافل الاقتصادي والتي تمثلت بالعطاء.

المبدأ الثاني: الإحسان، ويشير الإحسان إلى تجاوز المطلوب من الفرد إلى ما هو أكثر من الالتزام بالقوانين أو المعايير الموضوعية، وهو ما يحقق الكفاءة والفاعلية في الاستغلال الأمثل لمقدرات الأمم، ويرتبط الإحسان بإتقان العمل، ويعتبر خلقًا رفيعًا أوجبه الله على عباده، ويشمل تقديم الخير للغير، وفعل وقول الأشياء الحسنة والصحيحة، وإتقان العمل مهما كان بسيطًا بفاعلية والكفاءة، حيث يشير مفهوم الفاعلية إلى عمل الأشياء الصحيحة، بينما تشير الكفاءة إلى عمل الأشياء الصحيحة بالطريقة الصحيحة، وذلك لتحقيق الرفاه الاجتماعي، وبناء المجتمع على أساس متين، وتحقيق أهدافه، ويبعدهم عن الفساد والجريمة التي تضيع موارد المجتمع، وقد اشتمل التشريع الإسلامي على اسمى معاني المسؤولية تجاه المجتمع بأفراده ودعا إلى العدل والإحسان لفئات المجتمع فقد قال تعالى:" وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنْبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالا فَخُورًا" (سورة النساء، آية ٣٦). إن الالتزام بمبادئ المسؤولية الاجتماعية ينطوي على اتباع منهج استباقي للسلوك الأخلاقي والذي لا يركز فقط على تعظيم المنفعة، بل تقديم الفائدة للمجتمع، وتتمثل قيم المسؤولية الاجتماعية في الإسلام تجنب انتهاك حقوق الغير، ودعم إشراك الأفراد في المجتمع، والنظر بعين العطف إلى الفئات الأقل حظًا في المجتمع؛ والأثر الأهم للمسؤولية الاجتماعية في الإسلام هو زيادة الأداء على مستوى المجتمع وعلى مستوى المؤسسات والأفراد، لأن الاجتهاد في عمل الخير وتقديم العون للآخرين يساهم بشكل كبير في تخفيف الفقر في المجتمعات والتقليل من الإفساد في الأرض، وتحقيق التنمية، وتمكين الأشخاص غير القادرين (العضايلة، ٢٠١٥).

الجمعيات الأهلية:

لقد تعددت تعريفات ومفاهيم الجمعيات الأهلية كما تعددت مسمياتها، فهناك العديد من التسميات التي تطلق على الجمعيات الأهلية مثل المنظمات الغير ربحية (NPOs) والمنظمات التطوعية، والمنظمات الغير حكومية (NGOs)، والجمعيات الإحسانية، وقد يطلق عليها مؤسسات القطاع الثالث، والمجتمع المدني، والقطاع المعفى من الضرائب، والقطاع المستقل والقطاع التطوعي والقطاع الخيري وغيرها من المسميات. إن هذه التعدد في المسميات أدى إلى عدم الاتفاق بين المختصين والعلماء على تعريف موحد لمفهوم الجمعيات الأهلية (أحمد، ٢٠١٢).

عرف عودة (٢٠١٤) الجمعيات الأهلية بأنها: إحدى نماذج منظمات المجتمع المدني التي تتألف من تنظيم رسمي له من الاستمرارية لمدة معينة أو غير معينة، واشتمل تعريفه على مايلي:

١. تتكون من أشخاص طبيعيين أو اعتباريين طبقا لأحكام قانون الجمعيات الأهلية.
٢. تدرا من خلال مجلس إدارة وجمعية عمومية، ولا تسعى إلى تحقيق الربح المادي.
٣. تعتمد بقدر كبير في مواردها على المساندة المجتمعية والدعم الحكومي أو غير الحكومي.
٤. تتسم خدماتها بشيء كبير من المرونة حتى يمكن تلبية احتياجات المجتمع المتغيرة.
٥. تسعى في عملها إلى إيجاد الشركاء لدعم الخدمات المعلنة والتي يتوقعها المجتمع.

كما عرفها الغريب (٢٠١٦) أنها اتفاق عدد من الأشخاص فيما بينهم على إنشاء كيان نظامي لمدة معينة أو غير معينة دون أن يكون هدفهم الحصول على الربح المادي وذلك لتحقيق غرض من أغراض البر أو التكافل، أو تحقيق نشاط من الأنشطة التربوية والمهنية والتنموية التي تخدم المجتمع.

كما جاء تعريف الجمعيات الأهلية بأنها هي الجمعيات التي تأسست بجهود أهلية وتنظيم علاقتها بالدولة قوانين خاصة ومعتمدة تستمد منها طبيعة عملها حيث تساعد السلطات المحلية في تقديم نشاطات خدمية وقائية وعلاجية وتتولى الإسهام في خدمة البيئة المحلية والدولية بحسب طبيعة أي منها (التويمي،٢٠٢٢).

أهمية الجمعيات الأهلية:

تنشأ الجمعيات الأهلية والمؤسسات الخيرية عادةً لمواجهة حاجة ضرورية أو تكميلية داخل المجتمع أو خارجه، وتقوم سياسة أغلبها على تحقيق الأغراض الآتية:

١- القيام بالأعمال الإغاثية التطوعية المختلفة في حال وقوع الكوارث والأزمات والحروب.

٢- تكملة دور الحكومات والتنظيمات الرسمية في تقديم برامج الرعاية والتنمية.
٣- السعي لحل مشكلات قائمة في المجتمع، والقيام بمبادرات للنهوض به ورعاية أفراده.
٤- محاولة تجريب الجديد الذي قد تحجم عنه الحكومات لخوفها من الفشل، وتقديم أساليب يمكن أن تتبناها الحكومات يمكن أن تتبناها الحكومات بعد إثبات نجاحها.
٥- إمكانية الانفتاح على خارج البلد والاستفادة من التجارب التي تتلاءم مع احتياجات المجتمع.
٦- الاستفادة من الخبرات المتاحة، ومن القدرات الذاتية واستثمارها لخدمة المجتمع.
٧- تنظيم الجهود التطوعية في عمل جيد مفيد ومنظم، وتحقيق مبدأ الاعتماد على الذات والتسيير والتمويل الذاتي كلما أمكن ذلك، وتحقيق رؤية مستنيرة ومعبرة نحو المستقبل (العويرة،٢٠٢١).

كما ذكر (التويمي،٢٠٢٢) عن أهمية الجمعيات الأهلية مايلي:

١. تتيح الفرص لمشاركة المواطنين في صنع القرارات المتعلقة بحياتهم وتحمل مسؤولية لإدارة والتنفيذ والتمويل لمشروعات وبرامج هذه الجمعيات.
٢. تعتبر مجالاً هاماً من مجالات المشاركة الفعالة للمواطنين في الحياة المدنية والاجتماعية، بل تعلب دورا كبيرا في مختلف المجتمعات الإنسانية المعاصرة من خلال المساعدات الصحية والتعليمية والرعاية الاجتماعية ويستفيد منها عشرات الملايين من الفقراء والمرأة والأطفال واليتامى والمعاقين والبؤساء والمهمشين على مستوى العالم، كما تهتم بالقضايا الكبرى التي يعاني منها المجتمع.
٣. تسهم في إحداث التغيير الاجتماعي والسياسي في المجتمع، وهي أيضا مراكز خدمية ورعائية تسد الثغرات في أداء السياسات العامة.
٤. تقوم بدور رئيسي في توفير العديد من أوجه الرعاية وبرامج التنمية في المجتمع، وذلك تحرص الدول على تشجيع وتدعيم الجمعيات الأهلية بالعديد من الوسائل حسب إمكانيات كل دولة.

خصائص الجمعيات الأهلية:

هناك العديد من خصائص الجمعيات الأهلية، منها (مغازي، ٢٠٠٥):

١- الجمعيات الأهلية تجمع مدني إرادي يقوم على اجتماع إرادات الأشخاص الذين يكونون الجمعية وهي تجمع مستمر سواء لمدة معينة أو غير معينة.
٢- إن الجمعيات الأهلية غالبا ما تستخدم كجسر بين البناءات غير الرسمية والرسمية في نسق الخدمات الإنسانية في المجتمع.

٣- إن الأعضاء المؤسسين للجمعية يشتركون معاً في الإحساس بحاجات ومشكلات المجتمع.
٤- إن هذه الجمعيات في الوقت الحاضر أصبحت أكثر رسمية عما قبل.
٥- الجمعيات الأهلية غالبا ما تكون ذات تنظيم إداري هرمي بسيط.
٦- إن تبرع والتطوع يعدان العنصرين الأساسين لحيوية هذه الجمعيات.
٧- إنها منظمات غير هادفة للربح، وإذا حققت أرباحاً م أنشطتها فإنها تستثمرها فيما يحقق أهدافها ويدعم نشاطها.
٨- إنها منظمات غير مسيسة أي منخرطة في نشاط سياسي أو حزبي.
٩- إن الجمعيات الأهلية تمتاز باتساع مجالات عملها.

معوقات عمل الجمعيات الأهلية:

تواجه الجمعيات الأهلية بعض المعوقات والتي تحول الجمعيات دون تحقيق أهدافها التي أنشئت من أجلها، ويمكن تصنيفها على النحو التالي (صوفي وآخرون، ٢٠٠٩):

معوقات راجعة إلى أهداف المنظمة:

١- عدم وضوح الأهداف والاتفاق عليها، وسيادة طابع الارتجالية في تحديدها، ووضع أهداف تعجز المؤسسة عن تحقيقها والتركيز على أهداف معينة وإهمال الأهداف الأخرى لخضوعها الاعتبارات شخصية.
٢- ضعف تراث المؤسسية والقيم الجماعية لدى الأفراد في المجتمع مما يؤثر في قدراتها في إعادة تحديد الأهداف وبناء الإستراتيجيات والسياسات وتدعيم الديمقراطية بالمشاركة.
٣- عدم توفر الإحصاءات والمعلومات الدقيقة مما ينجم عنه عدم التمكن من وضع أهداف واقعية وسياسة وطنية إنمائية شاملة يحدد من خلالها دور كل من الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الأهلية.

معوقات راجعة إلى الهيكل الإداري والتنظيمي:

١- عدم الفصل بين المصالح الشخصية والعامة، إذ يؤدي الاهتمام بالمصالح الشخصية على حساب المصالح العامة الى عجز المؤسسة عن تحقيق أهدافها.
٢- القيادة الإدارية غير الفعالة، ومن المفضل أن تكون القيادة جماعية تضم عددا من الأفراد يمثل كل منهم احتياجات أفراد المجتمع ويفضل أيضا أن تكون القيادة بصورة دورية.

٣- عدم وضع تصورات مستقبلية واضحة المعالم، إذ يؤثر ذلك في تحقيق المنظمة أهدافها وعدم السعي إلى تطويرها بصورة دائمة ومستمرة.
٤- التحيز لفئات معينة مما يؤدي إلى توجيه خدمات المنظمة إلى أشخاص بعينهم على حساب الآخرين، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الروح المعنوية والإحباط في نفس الوقت.
٥- مشكلات تدني نسب العضوية ونسب المشاركة في اجتماعات الجمعيات العمومية ومجلس الإدارة، وبقاء أعضاء مجلس الإدارة في مراكزهم لسنوات طويلة مما يؤثر في التجديد والتطوير المستمر
٦- افتقار مؤسسات المجتمع المدني داخليا، في كثير من الأحوال، للممارسات الديمقراطية والشفافية بين أفرادها، أو بين أعضاء الشبكات التي تحوي مؤسسات عدة، مما يقود الى غياب تقاليد العمل الديمقراطي الحقيقي.
٧- غياب روح العمل الفريق داخل منظمات المجتمع المدني، إذ ال تزال عقلية الاعتماد على الفرد هي السمة الغالبة في أغلب المنظمات.

معوقات راجعة إلى التمويل والموارد المالية:

١- تعاني منظمات المجتمع المدني ضعفا مستمرا في ميزانياتها، الأمر الذي يؤثر سلبيا في قدرتها في تحقيق أهدافها على الوجه المطلوب.
٢- غموض مصادر الدعم والتمويل المالي لمنظمات المجتمع المدني بسبب عدم التزام بعض هذه المنظمات بمعايير الشفافية والنزاهة والوضوح في كشف مصادر تمويلها وطريقة صرفها.
٣- اعتماد التمويل في منظمات المجتمع المدني في أغلب الأحوال على التبرعات والهبات والمساعدات التي يجود بها الخيرون والشركات والمؤسسات، وعدم السعي الحثيث لتكوين مشاريع تعتمد عليها تلك المنظمات في الإنفاق الدائم وغير المشروط على أنشطتها وبرامجها.
٤- قلة الترشيد في استخدام الموارد، إذ تقوم بعض المنظمات بإنفاق مبالغ طائلة على الإعانات، الكتيبات، المطبوعات، المطويات، وإن كانت هذه الجوانب مهمة للمنظمة إلا أن الإنفاق الشديد عليها يبيد الأموال التي تم جمعها، ويجعل المتبرعين يشككون في الأهداف التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها.
٥- الإمكانات غير مستخدمة الاستخدام الأمثل، بالإضافة إلى عدم وجود مصادر متجددة للدخل.

- **معوقات راجعة إلى لوائح ونظم العمل:**

١- تعمل منظمات المجتمع المدني في ظل تشريعات تضعها الحكومة وتصبح واجبة الأداء والتنفيذ لهذه المنظمات وال يجوز الخروج عنها، ورغم أن هذه التشريعات ترتب حقوقا وواجبات للأفراد والهيئات، إلا أنها- من جانب آخر- تشكل إطارا يقيد العمل داخل هذه المنظمات، إذ تشكل تأثيرا في أسلوب التنظيمات في أداء أعمالها لتحقيق أهدافها.

٢- عدم وضوح اللوائح للعاملين بالمنظمة، ويمكن تلافي الكثير من المشكلات التي تظهر في المنظمة إذا ما قام الأعضاء بمعرفة اللوائح والقوانين التي تسير عليها.

٣- عدم وجود درجة من المرونة في تنفيذ اللوائح، إذ إن بعض هذه المنظمات تعتمد على قوانين وتشريعات ثابتة وغير مرنة مما يؤدي إلى صعوبة تحقيقها أهدافها ولكن بالرغم من مرونة التشريعات الاجتماعية الخاصة بتسيير العمل في منظمات المجتمع المدني، إلا أن بعض المنظمات ترى ضرورة أن تتغير هذه التشريعات بصورة مستمرة حتى تتواكب مع التغيرات الاجتماعية السريعة، وأنماط الرعاية والخدمات الاجتماعية واستمرار الذي يتطلب استحداث في المرحلة الراهنة والمستقبلية.

٤- عدم الجدية في تنفيذ اللوائح من قبل بعض العاملين في منظمات المجتمع المدني الأمر الذي يترتب عليه عدم الفاعلية في بلوغ الأهداف المبتغاة.

- **معوقات راجعة إلى برامج المنظمة:**

١-ضعف الوعي المجتمعي بأهمية النشاطات والبرامج والفعاليات والأعمال لمنظمات المجتمع المدني لحداثتها من جهة وعدم اكتراث واهتمام الحكومات لنشاطات وأعمال هذه المؤسسات في المجال الاجتماعي والثقافي والتربوي والرياضي والإنساني والمرأة والطفل والشباب والعمال والطالب والبيئة والنقابات والجمعيات والأندية من جهة أخرى.

٢- ضعف الاتجاه نحو التطوع إلى جانب غياب المعلومات والحاجة إلى توثيقها وصعوبة الحصول على المعلومات، بالإضافة إلى ضعف إمكانات وقدرات الكوادر العاملة في هذه المنظمات خصوصا المتطوعين (أبو النصر، ٢٠٠٧).

٣-تكرار البرامج والمشروعات وعدم التجديد فيها مما يؤدي إلى انصراف الأعضاء وأفراد المجتمع عن المشاركة في هذه البرامج.

٤- ضعف التغطية العالمية لبرامج وأنشطة هذه المنظمات والتوثيق لها، وهو ما يتطلب درجة عالية من الإقناع بأهمية هذه المؤسسات للمجتمع على المدى القصير والبعيد،

هذا الإقناع مصدره المؤمنون بدور هذه المنظمات من المنتسبين لها ومن المتلقين لفوائدها (الهاشمي، 2008).

الجمعيات الأهلية في سلطنة عمان:

ظهر المجتمع المدني في سلطنة عمان، والتي تتجزأ منها بشكل ملحوظ الجمعيات الاهلية والخيرية إعلامياً وسياسياً وثقافياً بشكل واضح مع مطلع الألفية الثالثة، فأصبح من ضمن اهتمامات الرأي العام في سلطنة عمان، بعد أن لم يكن لها دور أو وجود بسبب العزلة التي كان يعيشها العمانيين قبل عام ١٩٧٠م.

وبالرغم من ذلك العزلة إلا أن هناك مؤسسات مارست وظائف المجتمع المدني في عمان، وشكلت جذور تاريخية يعتمد بها في بنيان هذا المجتمع، إن المجتمع العماني كغيره من مجتمعات الدول النامية يتضمن البنى والمؤسسات التقليدية والحديثة، وكثيراً ما يعتمد النظام الأساسي على مؤسسات المجتمع الأهلي، وذلك لفترة زمنية طويلة من خلال عملية الضبط الاجتماعي التي تستهدف الأفراد من خلال علاقاتهم بالقبيلة أو العائلة أو الحرفة، والتي تحتل من خلاله تلك المؤسسات موقع الوسيط بين الفرد والجماعة وبين الأسرة الواحدة والعائلة الممتدة.

وقد شهد المجتمع العماني جملة من التحولات السريعة، والإنجازات التنموية منذ بداية عصر النهضة المباركة في بداية السبعينيات، ولاسيما في مجال التعليم، وتعليم المرأة على وجه الخصوص؛ مما أدى إلى تطور درجة الوعي الاجتماعي لدى المواطنين، إضافة إلى رفع مستواهم المعيشي، الأمر الذي أدى إلى ميل المواطن العماني نحو تكوين الجماعات والهيئات الأهلية إيمانا منه بالمشاركة الاجتماعية والتنموية، واستغلال لمنجزات تجربة الشورى بالسلطنة التي بدأت في بداية الثمانينيات بإنشاء المجلس الاستشاري عام ١٩٨١م، وتطويره إلى مجلس الشورى في عام ١٩٩٦م، ولعل المتتبع لمسيرة تطور المجتمع المدني في سلطنة عمان، سيلاحظ دون شك أن الجمعيات النسوية هي الأكثر ذيوعاً وانتشاراً على اعتبار أن فئة النساء هي الفئة الأكثر حاجة لخدمات الرعاية الاجتماعية؛ ولزيادة مشاركتهن في التنمية المجتمعية والوعي بمشكلات المجتمع، وعلاوة على ذلك فإن الهدف من قيام منظمات أهلية غير حكومية هو حماية المصالح المشروعة للأفراد والجماعات الذين يقررون العمل معًا من خلال هذه المنظمات ويلاحظ أنه في العقدين السابقين فإن هناك تخفيفا للقيود الموضوعة على تشكيل ونشاط منظمات المجتمع المدني ومشاركتها في النشاطات الخليجية والعربية والدولية، وهناك اهتمام بتشكيل جمعيات أهلية في القطاعات النسائية والطفولة والمعاقين والمسنين (الخايفي، ٢٠٢٢).

إن أول جمعية تأسست بعمان هي الجمعية التاريخية العمانية، والتي تأسست بشكل رسمي في العام ١٩٧٢م، حيث مارست دوراً مهماً في الحفاظ على الآثار والمخطوطات والمواقع الأثرية، إلى أن قامت بعدها بثلاث سنوات وزارة مختصة بالتراث، وفي نفس العام تأسست جمعية المرأة العمانية بمسقط بناء على القرار الوزاري رقم ٣٢/٨٤ بتاريخ ١٩/٢/١٩٧٢م، وهي مؤسسة اجتماعية ثقافية تطوعية تسعى إلى النهوض بالمرأة العمانية في كافة المجالات الاجتماعية والثقافية، والعمل على توسيع قاعدة العمل النسائي التطوعي عدديًا وجغرافيًا. (https://www.mosd.gov.om/index.php/ar)

ويُعرف قانون الجمعيات العماني الجمعيات الأهلية في مادته الأولى بند رقم (٣) بأنها "كل جماعة ذات تنظيم مستمر تتألف من عدة أشخاص طبيعيين لغرض غير الحصول على ربح مادي، وتهدف إلى القيام بنشاط اجتماعي، أو ثقافي، أو خيري ويشمل ذلك الصناديق الخيرية والجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية وتلك التي تنشئها الهيئات الخاصة أو الشركات أو المؤسسات أياً كانت التسمية التي تطلق عليها، ولو كان من بين أنشطتها ممارسة الرياضة البدنية إذا لم تكن هذه الرياضة هي النشاط الرئيسي للجمعية أو النادي" (قانون الجمعيات الأهلية، ٢٠٠٠ :٥).

الجمعيات الأهلية ورؤية عُمان ٢٠٤٠:

إن المجتمع المدني نواة أساسية للنهضة المجتمعية في مختلف المجالات، فهو شريك أساسي في التنمية، وركن من أركان النهضة المعاصرة كونه قطاعاً حيوياً يلامس احتياجات المجتمع بكل فئاته، وينظر للمستقبل بعين الواقع (المحروقي، ٢٠١٨).

وقد تم إعداد وصياغة الرؤية المستقبلية، لرؤية عُمان ٢٠٤٠ بإتقان تامٍ ودقة عالية في ضوء توافق مجتمعي واسع وذلك بمشاركة فئات المجتمع، بحيث تكون مستوعبة للواقع الاقتصادي والاجتماعي مستشرفة للمستقبل بموضوعية، ليتم استخدامها كدليل ومرجع أساسي لأعمال التخطيط في العقدين القادمين.

وقد تم تخصيص جلسة عمل خاصة لمؤسسات المجتمع المدني بالسلطنة في شهر مايو ٢٠٢٠م ضمن مشروع الرؤية المستقبلية عمان ٢٠٤٠، للحوار والمناقشة حول أهم القضايا والموضوعات المستقبلية للرؤية. وتم مناقشة دور مؤسسات المجتمع المدني في عملية التنمية، والمجالات التي يستطيع المجتمع المدني التركيز عليها لتعزيز دوره في عملية التنمية مستقبلا.

وتمت هيكلة المشروع وفق ثلاثة محاور رئيسية هي: "الإنسان والمجتمع"، و"الاقتصاد والتنمية"، و"الحكومة والأداء المؤسسي". ولكل محور عدة ركائز محورية تعمل على تطويره كماً

وكيفاً. وتعتمد رؤية السلطنة المستقبلية على عدد من المبادئ الأساسية تتمثل في: أولويات عمان الوطنية، وصياغة الرؤية المستقبلية، وتنفيذ المخرجات التي تطرحها فرق عمل الرؤية ٢٠٤٠.

وفي جدول أعمال اللجنة المكلفة بتنفيذ رؤية المشروع (٢٠٤٠) عقدت اجتماعاً بحضور ممثلي مؤسسات المجتمع المدني لمناقشة أهم القضايا والموضوعات، وبحث سبل التعاون بين الجهات الحكومية وقطاع المجتمع المدني بكافة أطيافه، وتناول الاجتماع دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الشاملة التي تخطط لها في رؤية ٢٠٤٠م، وتوسيع مجالات عمل تلك المؤسسات ودعمها بما يكفل لها الاستمرار في أداء دورها الاجتماعي والإنساني والثقافي، ورسم ملامح صورة مجتمع متعاون ومتفاعل، والنظرة المستقبلية لطبيعة العلاقة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

تصنيف الجمعيات الأهلية:

الجدول (١) تصنيف الجمعيات الأهلية في سلطنة عمان

م	التصنيف	عدد الجمعيات	عدد الأعضاء	عدد فروعها	عدد الأعضاء	إجمالى عدد الجمعيات	إجمالى عدد الأعضاء
1	جمعيات المرأة العمانية	60	9063	5	548	65	9611
2	الجمعيات الخيرية	21	3727	11	1290	32	5017
3	الجمعيات المهنية	31	4036	8	301	39	4337
4	الأندية الاجتماعية للجاليات	13	1985	8	1004	21	2989
5	المؤسسات الخيرية	10	45	0	0	10	45

إحصائية وزارة التنمية الاجتماعية لعام ٢٠٢٢م.

(١) جمعيات المرأة العمانية:

بدأ ظهور جمعيات المرأة في سلطنة عمان مع بداية تولي السلطان قابوس الحكم في العام ١٩٧٠م. فقد قامت مجموعة من النساء ببلورة فكرة تأسيس جمعية تُعنى بالمرأة العمانية، وتم التأسيس في ١٩ فبراير ١٩٧٢م بمسقط، حيث تم دعم هذه الجمعية من قبل الحكومة من خلال السماح لهم باستعمال المدارس للقيام بنشاطات الجمعية والتي بدأت بدورات لمحو الأمية بين النساء العمانيات. وفي العام ٢٠٠٠م، كان يبلغ عدد جمعيات المرأة العمانية ٢٧ جمعية، وتزايد العدد بعد العام ٢٠٠٠م ليصل إلى ٥٢ جمعية المرأة بنهاية العام ٢٠٠٨م، بينما بلغ عدد أعضاء جمعيات المرأة من المتطوعات ٤٩٠٨ متطوعة حتى نهاية العام ٢٠٠٨م. في إحصائيات لعام ٢٠٢٢ بلغ عدد جمعيات المرأة العمانية ٦٥ جمعية على مستوى السلطنة، وبما

تتواجد في محافظتي الداخلية وظفار أعلى نسبة جمعيات للمرأة العمانية ويبلغ عددها ١٠جمعيات لكل محافظة، وتعمل هذه الجمعيات في مجال التنمية الاجتماعية والثقافية، حيث تهدف إلى رفع المستوى الاجتماعي والثقافي والصحي للمرأة، وكذلك رفع مساهمة المرأة في التخطيط لمشروعات تنمية المجتمعات المحلية، الإسهام في النهضة التعليمية والنهضة الثقافية من خلال برامج ثقافية متعددة وإصدار مجلات ترعى شؤون المرأة والأسرة العمانية، والمشاركة في احتفالات المناسبات الوطنية والدينية والعالمية وإقامة المعارض الخيرية والتعاون مع المنظمات النسوية خارج عمان للاستفادة من تجاربها (وزارة التنمية الاجتماعية، ٢٠٢٢).

(٢) الجمعيات الخيرية:

وهي جمعيات تم تأسيسها حديثاً، وعادة ما تهدف هذه الجمعيات إلى تقديم المساعدات العينية والمالية للأسر الفقيرة، وبناء وترميم بيوت الأسر المحتاجة، وكذلك مساعدة المعوقين وكبار السن، وتقديم خدمات الرعاية الطبية والصحية. كما يبلغ عدد الجمعيات الخيرية في عمان (٣٢) جمعية حتى نهاية العام ٢٠٢٢م كما هو موضح بالجدول (١)، حيث ظهرت هذه الفئة من مؤسسات المجتمع المدني من خلال الموافقة على إشهار جمعية رعاية الأطفال المعاقين في العام 1991م، والجمعية العمانية للمعوقين في العام 1995م، وجمعية النور للمكفوفين في العالم1997 حيث تساهم في خدمة هذه الفئات للوصول للعلاج الأمثل (وزارة التنمية الاجتماعية، ٢٠٢٢م).

(٣) الجمعيات المهنية:

وهي جمعيات التي تهدف إلى تطوير المهن وحماية مصالح المنتمين لها من المهنيين، ومثال على ذلك جمعيات المحامين والصحفيين والاجتماعيين والمهندسين والأطباء، وغيرهم.

وغالباً ما تقوم هذه الجمعيات بأنشطة تتركز عادة في مجالاتها التخصصية وعقد المؤتمرات والندوات وورش العمل، والتي تسعى من خلالها هذه الجمعيات لإبراز دورها. وأول ظهور للجمعيات المهنية في سلطنة عمان بعد صدور قانون الجمعيات الأهلية في العام 200م، وذلك بإشهار الجمعية العمانية للجيولوجيا والتي تم إشهارها في 15 أبريل 2001م، وتوالت بعد ذلك إشهار الجمعيات التي تضم مختلف المهن والقطاعات كالهندسة، والطب، وبلغ عدد الجمعيات المهنية آنذاك (4) جمعيات في نهاية والمحاماة، والصحفيين، والكُتّاب والأدباء، والمسرح، والاقتصاد. حتى نهاية العام ٢٠٢٢م حسب الجدول (١) أصبح عددها في تزايد ملحوظ (٣٩) جمعية مهنية وفروعها (وزارة التنمية الاجتماعية، ٢٠٢٢).

(٤) الأندية الاجتماعية للجاليات:

مؤسسات اجتماعية ذات تنظيم مستمر تتألف من عدة أشخاص طبيعيين غير عُمانيين يكون الغرض منها رعاية أعضائها في المجالات الاجتماعية والثقافية والترفيهية دون الحصول على ربح مادي، وكذلك تهدف هذه الأندية إلى تعزيز أواصر الصداقة والمحبة بين أفراد الجالية الواحدة، وتمارس نشاطها وفق الشروط والضوابط المعتمدة من قبل وزارة التنمية الاجتماعية، وقد بلغ عدد هذه الأندية بنهاية عام ٢٠١٤م (١١) نادي وعدد (٥) فروع وفي عام ٢٠٢٢م بلغ عددها (٢١) جمعية وفرع. وبلغ عدد أعضائها (٢٩٨٩) (وزارة التنمية الاجتماعية ،٢٠٢٢م).

(٥) المؤسسات الخيرية:

قامت في عمان مؤسسات مدنية خاصة غير ربحية ومستقلة تعمل من أجل تعزيز دور المجتمع المدني والعمل التطوعي، حيث ظهرت مؤسسة تواصل العالمية، ومؤسسة تكاتف اللتان تم إشهارهما كشركات خاصة بعيداً عن قانون الجمعيات الأهلية. تم تأسيس مركز تواصل العالمية في العام 2008م، كأول مؤسسة فكرية مهنية غير ربحية، هدفها خدمة المجتمع المحلي من خلال تعزيز قدرات المجتمع المدني، والتي تضم مجموعة من الخبراء والاختصاصيين في مجال المجتمع المدني، حيث تسعى لأن تكون وفق رؤيتها مؤسسة المجتمع المدني الرائدة في عمان. كما أن مؤسسة تكاتف التي تم تأسيسها في ديسمبر 2010م، فإنها تسعى إلى تأصيل ثقافة العمل التطوعي في المجتمع العماني مع حرصهم على إثراء التعاون بين مؤسسات الدولة وأصبح عددها في عام ٢٠٢٢، عشر مؤسسات خيرية (وزارة التنمية الاجتماعية، ٢٠٢٢).

الدراسات السابقة:

- **دراسة التويجري (١٩٩٨) بعنوان: المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية** وهي دراسة ميدانية استطلاعية، تعتبر من أولى الدراسات العربية في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات الخاص وهدفت الدراسة لمعرفة مدى توافر المسؤولية الاجتماعية في الهيكل الإداري للمنشآت العاملة في المملكة العربية السعودية من حيث النشاطات الاجتماعية التي تقوم بها المنشأة. وقد بلغت العينة (١١٠) منشأة، واعتمد منهج البحث على الاستبانة والمقابلات الشخصية مع بعض مدراء الشركات، وقد خلصت الدراسة إلى عدم وجود تجاوب بين المنشآت والمجتمع، حيث لا يوجد أي نوع من المساهمات والمساعدات إلا بنسبة محدودة بنشاطات اجتماعية قليلة قياساً بالقدرات المالية والخبرات الإدارية التي تمتلكها هذه المنشآت.

- **دراسة السعدي (٢٠١٠) بعنوان: المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص ودورها في دعم الجمعيات الأهلية بسلطنة عُمان،** التي هدفت إلى التعرف على واقع المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في سلطنة عُمان، إضافة إلى تقديم مقترحاتلتوظيف برامج المسؤولية الاجتماعية في مساعدة الجمعيات الاهلية للوصل بخدماتها إلة الفئات المستهدفة، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، واستندت في جمع البيانات على الاستبانة وبلغت عينة الدراسة (٣٠) شركة، و(٧) جمعيات تضم (٦٥) عضو للإدارة، ومن أهم الاستنتاجات التي توصلت لها الدراسة إلى أن الشركت تمارس المسؤولية الاجتماعية لتحسين صورتها في المجتمع، ولا تعطي أهمية لصون البيئة الطبيعية، كما أشارت إلى أن هناك ضعف في التنظيم والمتابعة الحكومية في هناك وضعف دور الإعلام في التعريف بأهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات ونشر ثقافتها في المجتمع ، ومن أهم المقترحات التي تطرقت إليها الدراسة هي تعزيز الشراكة بين القطاع الأهلي ، والخاص، والحكومي في تقديم برامج الرعاية الاجتماعية .
- **دراسة الأسرج (٢٠١٤) بعنوان: المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودورها في التنمية المستدامة للمملكة العربية السعودية،** اتبعت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وقد هدفت إلى دراسة مدى تبني الشركات في المملكة العربية السعودية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في التنمية المستدامة وتأثيرها على المجتمع السعودي، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة تزايد الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في المملكة وأصبح لها الأولوية من حيث تحويل الشركات إلى شركاء في التنمية المستدامة، وأكدت الدراسة بأن تحمل الشركات لمسؤوليتها الاجتماعية يحقق العديد من الفوائد للمجتمع المحلى والشركات، وأوصت الدراسة بضرورة وجود إدارات متخصصة للمسؤولية الاجتماعية داخل الشركات تتولى تخطيط وتنفيذ البرامج والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
- **دراسة رشوان (٢٠١٧) بعنوان: "دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة لرأس المال البشري"** هدفت الدراسة إلى التعرف إلى مدى اهتمام شركات المساهمة في مجالات التمية المستدامة لرأس المال البشري، ومعرفة توافر مقومات تطبيق المسؤولية الاجتماعية، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة في قطاع غزة والتي بلغ عددها (٣٠) شركة، وقد بلغت عينة الدراسة (٥١) من المدراء ورؤساء الأقسام والمحاسبيين الماليين لهذه الشركات، وقد خلصت الدراسة إلى أن شركات المساهمة المحدودة تهتم بالمسؤولية الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة

لرأس المال البشري، وتعتبر هذه الشركات أن رأس المال البشري له حصة من أعمالها، وتدرك أيضاً أهمية المسؤولية الاجتماعية، كما أن لديها نظام معلومات يحقق الافصاح الأمثل عن التنمية المستدامة لراس المال البشري.

- **دراسة عيد (٢٠١٧) بعنوان: المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودورها في تحقيق التنمية المستدامة،** اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وهدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، وتمثلت أداة الدراسة في الاستبانة، وتم تطبيقها على عينة مكونة من (٥٣) من أصحاب مؤسسات وشركات القطاع الخاص في مكة المكرمة. وبينت نتائج الدراسة أن الدوافع ومعايير المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص والأولويات التي تتعلق بالقضايا الاجتماعية والآليات التي تُمكن القطاع الخاص من الوفاء بمسؤولياته الاجتماعية تجاه تحقيق التنمية المستدامة، وضرورة إدماج المسئولية الاجتماعية في رسالة ورؤية وفلسفة للشركات وثقافتها، والتعاون والتنسيق بين منشآت القطاع الخاص والمنظمات الأهلية.
- **دراسة الأرقط وآخرون (٢٠١٨) بعنوان: المسؤولية الاجتماعية ودورها في مساهمة القطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة،** اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في الجانب النظري والمنهج التحليلي في الجاني التطبيقي، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تبني مؤسسات القطاع الخاص لولاية الوادي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، والتعريف على تأثيرات المسؤولية الاجتماعية على القطاع الخاص في تحقيق تنمية مستدامة لمجتمعها، وبلغت عينة الدراسة(٤٠) عاملاً مستخدم الاستبانة، ومن أهم نتائج هذه الدراسة أن مؤسسات القطاع الخاص في ولاية الوادي لا تساهم في تنمية المجتمع المحلى ، بسبب النقص في تنويع استثماراتها كما أوصت الدراسة بضرورة تحمل مؤسسات القطاع الخاص لدورها تجاه المجتمع من خلال دعم الأنشطة الاجتماعية
- **دراسة دره (٢٠١٨) بعنوان: ممارسة أبعاد المسؤولية الاجتماعية وأثرها على أداء الشركات البتروكيماوية،** استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وهدفت الدراسة إلى التعرف على مدى أهمية توافر أبعاد المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات البتروكيماوية في سلطنة. حيث تم اختيار شركتين من أكبر الشركات العاملة في هذا القطاع، هما الشركة العُمانية للغاز الطبيعي المسال، والشركة العُمانية الهندية للسماد، واشتملت عينة الدراسة على (١٤٧) للعاملين في الشركتين من خلال الاستبانة. وأشارت نتائج الدراسة إلى أنه تم ممارسة أبعاد المسؤولية الاجتماعية بدرجة مرتفعة حيث تبين أن البعد الاقتصادي هو البعد الأكثر ارتفاعا يليه البعد الأخلاقي ثم البعد القانوني وأخيرا البعد الإنساني أو الخيري. كما

أظهرت النتائج إلى وجود أثر معنوي وإيجابي لبعد واحد فقط من أبعاد المسؤولية الاجتماعية هو البعد الإنساني.

- **دراسة صالح (٢٠١٩) بعنوان: أهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات وتأثيرها على تنمية المجتمعات المحلية: حالة الشركات النفطية**، هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة الشركات النفطية في السعودسة من خلال تجسيد برامج ذات طابع تنموي، وخيري واجتماعي وبيئي كما تسهم وتساعد على تحقيق التنمية المحلية، واقع تطبيق هذه البرامج وتأثيرها على المجتمع المحلى، وذلك بالاعتماد على مختلف البيانات والتقارير والإحصائيات الرسمية وتحليلها، حيث توصلت الدراسة إلى أن هذه الشركات تساهم من خلال المسؤولية الاجتماعية في دعم مختلف النشاطات الاجتماعية والتعليمية والثقافية والرياضية.
- **دراسة العشري (٢٠١٩) بعنوان: المسؤولية الاجتماعية لمنظمات المجتمع المدني والأمن الاجتماعي**، هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة الجمعيات الأهلية في تحقيق الأمن الاجتماعي وكيفية توافر مبدأ الثقة بينها وبين أفراد المجتمع ، وتناولت الدراسة مفهوم المسؤولية الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني والأمن الاجتماعي والتنمية المستدامة وتم استخدمت الدراسة أداة الاستبانة (١٦٠) فرد من العاملين في الجمعيات الأهلية ودليل المقابة مع (١٠) من قيادات العمل الأهلي بداخل الجمعية، وتوصلت الدراسة إلى أن منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية على وجه التحديد لها دور تنموي وهام في تحقيق الأمن الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.
- **دراسة اللمكية (٢٠٢٠) بعنوان: دور المسؤولية الاجتماعية للشركات في دعم الرياضة بسلطنة عُمان**، هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع المسؤولية الاجتماعية للشركات في دعم الهيئات الرياضية بسلطنة عُمان، والتعرف على معوقات تطبيق برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات في دعم الهيئات الرياضية، ووضع مقترحات لتفعيل دور المسؤولية الاجتماعية للشركات. واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي، حيث اعتمدت على الاستبانة وتتمثل العينة (١٠٩) عضو من أعضاء مجلس اللجنة الأولمبية وأعضاء الاتحادات والعاملين في الهيئات الرياضية، و(٤٥) فرد يمثلون العاملين في المسؤولية الاجتماعية والعلاقات العامة والتسويق في الشركات الممتازة من محافظة مسقط. وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات لا تُخصص ميزانية من المسؤولية الاجتماعية للهيئات الرياضية، ومن أهم معوقات تطبيق برامج المسؤولية الاجتماعية التي توصلت إليها الدراسة: ضعف الإعلام

وضعف التعريف بالهيئات الرياضية وخدماتها ومجالاتها، واستخدام الانترنت والتكنولوجيا الحديثة في التواصل مع الشركات وتسهيل الإجراءات الحكومية في عملية تلقى الدعم.

- **دراسة Jaldin & Akture (٢٠٠٦) بعنوان: المسؤولية الاجتماعية للشركات أو الاستجابة الاجتماعية للشركات: دراسة حالة الشركات السويدية،** هدفت من الدراسة هو تحليل دور إدارات المسؤولية الاجتماعية للشركات السويدية الكبيرة في اتخاذ القرارات الإستراتيجية فيها، وباستخدام الأساليب الكمية والنوعية التي قدمتها المقابلات والاستبيان وإحصائيات وتحليل البيانات بالمسح لأكبر (٢٠٠) شركة بعينة عشوائية مقدراها (٧٠) شركة، وتحليل متغيرات المستوى التنظيمي إلى تحديد تأثير المسؤولية الاجتماعية للشركات داخل المنظمات .وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها ،أن إدارات المسؤولية الاجتماعية للشركات لديها مستوى منخفض من التأثير على اتخاذ القرارات الإستراتيجية، وتظهر المسؤولية الاجتماعية للشركات استجابة الأعمال إلى الصراعات الاجتماعية ،ولكن تأثير إدارات المسؤولية الاجتماعية لا يزال قاصر .
- **دراسة Minnee & Shanka (٢٠٠٨) بعنوان: الخصائص الهامة للمسؤولية الاجتماعية للشركات في عُمان، دراسة استكشافية تقييمية من عمان.** حيث قام الباحثان باستقصاء آراء عدد ١٥٣ مشاركً منهم (٤٥% عماني و٥٥%) وافدا بمحافظة مسقط بسلطنة عمان، والتي هدفت إلى الوصول إلى أهم الخصائص التي يجب على الشركة الالتزام بها من أجل تحقيق مسؤوليتها الاجتماعية.وقد كشفت الدراسة بأن الشركات يجب أن تتميز بمجموعة من الخصائص مثل خدمات ومنتجات آمنة، معاملة لائقة للموظفين، تقديم منتجات وخدمات والالتزام بالمسؤوليات الاجتماعية نحو المجتمع، كما خلصت الدراسة إلى أنه لاتوجد فروق ذات دلالة احصائية بما يتعلق بالعمر والمستوى التعليمي في حين أظهرت بأن هنال فروق ذات دلالة إحصائية لصالح الوافدين.
- **دراسة Bradly et al(٢٠١٣) بعنوان: الاستثمار الأجنبي والأخلاق: كيفية مساهمة الأعمال التجارية من خلال المسؤولية الاجتماعية في الدول النامية،** هدفت الدراسة إلى معرفة دور الأعمال التجارية الأجنبية في تطوير الدول النامية وعلاقته باستراتيجيات المسؤولية الاجتماعية للشركات المنفذة لهذه الأعمال، وقد أُجريت الدراسة في المناطق الفقيرة في جنوب الصحراء الأفريقية، وأشارت الدراسة إلى أهمية دور الشركات التجارية والإنتاجية في ممارسة المسؤولية الاجتماعية، والأخلاقية لتحقيق الأمن الاجتماعي، والإنساني، وتحسين مستوى معيشة الأفراد في المجتمعات الأكثر فقرًا.

- **دراسة Seth (٢٠٢٢) بعنوان: أثر توزيع أرباح الشركات تحت ظل المسؤولية الاجتماعية على قيمة الشركة: أدلة هندية :** أُجريت الدراسة على (١١٥) شركة والتي هدفت إلى معرفة العلاقة بين الطريقة الهندية لممارسة عمل الشركات ومهمتها في خدمة المجتمع من خلال سياسة توزيع جزء من الأرباح عبر للمسؤولية الاجتماعية للشركات من خلال قرارات إستراتيجية يتخذها مجلس إدارة الشركة لتحقيق التوازن بين مصالح أصحاب المصلحة المتعددين. تشير النتائج إلى أن هناك علاقة تكاملية بين الأرباح الموزعة من خلال المسؤولية الاجتماعية للشركات تقدر بشكل خاص من قبل المستثمرين المؤسسين.

منهجية الدراسة:

- **نوع الدراسة:** تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية، التي تهدف إلى دراسة وجمع البيانات والحقائق عن ظاهرة أو موقف معين ثم تفسيرها وتحليلها كمياً وكيفاً، كذلك توضيح طبيعة العلاقات بين متغيرات الدراسة المختلفة بغرض تفسيرها للوصول إلى كتابة التوصيات.
- **منهج الدراسة:** اعتمدت هذه الدراسة على استخدام منهج المسح الاجتماعي بطريقة المسح الشامل للوصول إلى نتائج قابلة للتعميم، وقد تم اختيار هذا المنهج لمناسبته لهدف الدراسة.
- **مجتمع الدراسة:** تمثل مجتمع الدراسة من (١٠) جمعيات أهلية في ولاية صلالة بمحافظة ظفار.
- **عينة الدراسة:** تكونت عينة الدراسة من جميع العاملين في إدارات مجالس (١٠) جمعيات أهلية في ولاية صلالة وعددهم (١١١) عضوا.

<u>شروط اختيار العينة:</u>

- أن تكون الجمعية مرخصة ومعترف بها من قبل وزارة التنمية الاجتماعية.
- أن ألا يقل عملها عن ٣ سنوات.
- أن تتكون العينة من أعضاء مجلس إدارة الجمعيات.

خصائص عينة الدراسة:

- **متغير النوع:** بينت نتائج الدراسة أن الذكور قد شكلوا النسبة الأكبر من أفراد العينة بنسبة بلغت ٦٦.٧%، فيما يشكل الإناث في العينة ما نسبته.33.3%
- **متغير العمر:** اتضح من النتائج أن أفراد العينة في الفئة العمرية (٤٠ فما فوق) هم الأكثر عدداً مقارنة بالفئات العمرية الأخرى، حيث بلغت نسبتهم (٣١.٥%). في حين أن أفراد العينة في الفئة العمرية (٢٠ لاقل من ٢٥) هم الأقل عدداً مقارنة بالفئات العمرية الأخرى، حيث بلغت نسبتهم (٥.٤%).

- **الدرجة العلمية:** بينت النتائج أن غالبية أفراد العينة من حملة البكالوريوس بنسبة بلغت ٤٨.٦%، فيما كانت النسبة الأدنى لحملة الدكتوراة والتي بلغت ٤.٥%.
- **سنوات الخبرة:** أشارت النتائج إلى أن النسبة الأكبر من أفراد العينة من ذوي سنوات الخدمة (اقل من ٥ سنوات) بنسبة بلغت ٢٩.٧%، بينما كان اقل نسبة بلغت ١١.٧% في العينة لذوي سنوات الخدمة (من ١٥ – اقل من ٢٠).
- **أداة الدراسة: اعتمدت الدراسة على الاستبانة والتي** تضمنت مجموعة من العبارات المرتبطة بموضوع الدراسة، وتكونت الاستمارة من البيانات الشخصية، وخمسة محاور، كما تم إعداد الاستبانة في تطبيق جوجل فورم وتوزيعها إلكترونيا على عينة الدراسة.

صدق وثبات أداة الدراسة:

– الصدق الظاهري:

تم عرض الاستبانة في صورتها الأولية على مجموعة من الأساتذة الجامعيين المتخصصين والأكاديميين بقصد الاستفادة، وتم إجاء ما يلزم من تعديلات حتى تم إعداد الاستبانة في صورتها التهائية.

– الثبات والصدق البنائي لأداة الدراسة:

قام الباحث بإجراء اختبارات الثبات والصدق لمعرفة مدى ثبات وصدق الاستبانة، وقد جاءت النتائج على النحو التالي:

١. ثبات الاستبانة:

من أجل التحقق من أن الاستبانة تقيس العوامل المراد قياسها قامت الباحثة باختبار الاتساق الداخلي لفقرات المقياس من خلال إختبار معامل كرونباخ ألفا، وحيث أنه لا توجد قواعد قياسية بخصوص القيم المناسبة، لكن من الناحية التطبيقية يعد الثبات (0.60) وفقاً لـ Al-Romeedy (٢٠١٩). وأكثر مقبولاً في البحوث المتعلقة بالإدارة والعلوم الإنسانية. ويبين الجدول رقم (٩) معاملات الثبات الداخلية لأبعاد الاستبانة، والاستبانة الكلية.

الجدول (٢) نتيجة اختبار كرونباخ ألفا

م	البعد/ المحور	كرونباخ ألفا
1	واقع الدعم المقدم للجمعيات الأهلية من برامج المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص.	.694
2	أنواع الدعم المقدمة للجمعيات الأهلية من برامج المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص.	.810
3	مدى استفادة الجمعيات الأهلية من برامج المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص.	.925
4	الصعوبات التي تعيق استفادة الجمعيات الأهلية من برامج المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص.	.794

م	البعد/ المحور	كرونباخ ألفا
5	الآليات المقترحة التي من الممكن أن تُفعل استفادة الجمعيات الأهلية من برامج المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص.	.907
	إجمالي الاستبانة	**.926**

من خلال الجدول (٢) يظهر لنا بان معاملات الفا كرونباخ المستخدمة كمقياس لثبات محاور الاستبانة، حصلت على نسبة قبول كبيرة بالنسبة للمحاور الخمسة، بلغت (.962) وتعتبر معاملات ثبات ممتازة وتفي بمتطلبات هذه الدراسة.

٢. الصدق البنائي:

تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين كل محور من محاور المقياس مع الدرجة الكلية للاستبانة، ويوضح الجدول التالي ذلك:

الجدول (٣) معامل ارتباط كل محور من محاور المقياس مع الدرجة الكلية للاستبانة

م	البعد	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	واقع الدعم المقدم للجمعيات الأهلية من برامج المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص.	.851**	.000
2	أنواع الدعم المقدمة للجمعيات الأهلية من برامج المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص.	.850**	.000
3	مدى استفادة الجمعيات الأهلية من برامج المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص.	.835**	.000
4	الصعوبات التي تعيق استفادة الجمعيات الأهلية من برامج المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص.	.655**	.000
5	الآليات المقترحة التي من الممكن أن تُفعل استفادة الجمعيات الأهلية من برامج المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص.	.539**	.000

تبين نتائج الجدول رقم (٣) إلى أن معاملات الارتباط بين محاور الاستبانة (واقع الدعم المقدم للجمعيات الأهلية، أنواع الدعم المقدمة من شركات القطاع الخاص لدعم الجمعيات الأهلية، استفادة الجمعيات الأهلية من الخدمات التي تقدمها شركات القطاع الخاص، الصعوبات التي تعيق الجمعيات الأهلية من الحصول على الدعم من خلال المسؤولية الاجتماعية للشركات القطاع، الآليات المقترحة التي من الممكن أن تُفعل استفادة الجمعيات الأهلية من برامج المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص) والمقياس الكلي للاستبانة كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة المعنوية (٠.٠١)، وهو ما يشير إلى صدق الاستبانة ومحاورها ومقدراتها لتحقيق الهدف الذي صممت من أجله.

نتائج الدراسة والتوصيات:

المحور الأول: واقع الدعم المقدم للجمعيات الأهلية من برامج المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لاستجابات عينة الدراسة على واقع الدعم المقدم للجمعيات الأهلية من برامج المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص، وقد تم ترتيب هذه الفقرات وفقاً للاستبانة.

الجدول (٤) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، ومستوى الموافقة على واقع الدعم المقدم للجمعيات الأهلية من برامج المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص

رقم الفقرة	الفقرة	الإحصائيات			
		المتوسط الحسابى	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرة	الأهمية النسبية
1	تتلقى الجمعية نوع من أنواع الدعم من شركات القطاع الخاص فى إطار المسؤولية الاجتماعية للشركات.	2.47	0.72	2	مرتفعة
2	لدى الجمعية برامج محددة تدعمها شركات القطاع الخاص	2.07	0.72	3	متوسطة
3	تستجيب الشركات لطلبات الجمعية بشكل فوري	1.78	0.74	6	متوسطة
4	يمثل الدعم من قبل شركات القطاع الخاص الرافد الأكبر لموارد جمعيتنا	2.04	0.81	4	
5	الشركات الداعمة للجمعية فى تزايد مستمر.	1.83	0.80	5	متوسطة
6	التبرع من الشركات الخاصة للجمعية قليل	2.53	0.69	1	مرتفعة
	المتوسط الحسابى والانحراف المعيارى العام	**2.12**	**0.47**		**متوسطة**

تشير نتائج الجدول (٤) إلى التحليل الوصفي لواقع الدعم المقدم للجمعيات الأهلية من برامج المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص، حيث أظهرت النتائج مستوى أهمية متوسطة وفقاً للمعيار المستخدم في هذه الدراسة، وبناءاً على قيمة المتوسط الحسابي العام الذي بلغ (٢.١٢) بإنحراف معياري قدره (.٤٧). وقد كان أعلى متوسط حسابي للفقرة رقم (٦) والذي بلغ (٢.٥٣) وقد أشارت هذه الفقرة إلى أنه "التبرع من الشركات الخاصة للجمعية قليل"، فيما كان أدنى متوسط حسابي للفقرة رقم (٣) والذي بلغ (١.٧٨) وقد أشارت هذه الفقرة إلى أنه "تستجيب الشركات لطلبات الجمعية بشكل فوري".

المحور الثاني: أنواع الدعم المقدم للجمعيات الأهلية من برامج المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص.

الجدول (٥) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الموافقة على فقرات أنواع الدعم المقدم للجمعيات الأهلية من برامج المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص

رقم الفقرة	الفقرة	الإحصائيات			
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرة	الأهمية النسبية
1	الدعم المالي.	2.32	0.75	1	متوسطة
2	الدعم الفني.	1.96	0.80	5	متوسطة
3	الدعم الإداري	1.93	0.82	6	متوسطة
4	الدعم الإعلامي.	2.07	0.81	4	متوسطة
5	الدعم العيني (معدات، أدوات، تجهيزات، خدمات لوجستية....).	2.23	0.78	2	متوسطة
6	الدعم بالمتطوعين	2.11	0.84	3	متوسطة
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام		2.11	0.57		**متوسطة**

تُظهر النتائج في الجدول رقم (٥) لأنواع الدعم المقدم للجمعيات الأهلية من من برامج المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص، حيث أظهرت النتائج مستوى أهمية متوسطة وفقاً للمعيار المستخدم في هذه الدراسة، وبناءاً على قيمة المتوسط الحسابي العام الذي بلغ (٢.١١) بإنحراف معياري قدره (.٥٧). وقد كان أعلى متوسط حسابي للفقرة رقم (١) والذي بلغ (٢.٣٢) وقد أشارت هذه الفقرة إلى أنه "الدعم المالي"، فيما كان أدنى متوسط حسابي للفقرة رقم (٣) والذي بلغ (١.٩٣) وقد أشارت هذه الفقرة إلى أنه "الدعم الإداري."

المحور الثالث: مدى استفادة الجمعيات الأهلية من الخدمات التي تقدمها شركات القطاع الخاص في ظل المسؤولية الاجتماعية

للإجابة على هذا السؤال قامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لاستجابات عينة الدراسة على متغير مدى استفادة الجمعيات الأهلية من الخدمات التي تقدمها شركات القطاع الخاص في ظل المسؤولية الاجتماعية وفقراته، وقد تم ترتيب هذه الفقرات وفقاً للاستبانة.

الجدول (٦) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لاستجابات عينة الدراسة لفقرات مدى استفادة الجمعيات الأهلية من برامج المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص

رقم الفقرة	الفقرة	الإحصائيات			
		المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	ترتيب الفقرة	الأهمية النسبية
1	صيانة الأبنية الخاصة بالجمعيات الأهلية.	1.85	0.82	7	متوسطة
2	إنشاء أو استئجار أو المساهمة في أماكن التي تخص الجمعيات الأهلية.	1.96	0.79	6	متوسطة
3	دعم الفعاليات السنوية.	2.24	0.75	1	متوسطة

رقم الفقرة	الفقرة	الإحصائيات			
		المتوسط الحسابى	الإنحراف المعياري	ترتيب الفقرة	الأهمية النسبية
4	دعم البرامج والمشاريع الجمعيات الأهلية.	2.19	0.81	2	متوسطة
5	إنشاء مراكز تدريبية أو تعليمية.	2.03	0.85	3	متوسطة
6	توفير دورات تعليمية وتدريبية للعاملين بالجمعيات الأهلية.	1.99	0.84	4	متوسطة
7	إنشاء شراكة في مشاريع متنوعة ما بين الجمعيات الأهلية والشركات.	1.98	0.83	5	متوسطة
المتوسط الحسابى والانحراف المعيارى العام		**2.03**	**0.67**		**متوسطة**

تشير نتائج الجدول (٦) إلى أن مدى استفادة الجمعيات الأهلية من برامج المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص متوسطة وفقاً للمعيار المستخدم في هذه الدراسة، وبناءاً على قيمة المتوسط الحسابي العام الذي بلغ (٢.٠٣) بإنحراف معياري قدره (٦٧.). وقد كان أعلى متوسط حسابي للفقرة رقم (٣) والذي بلغ (٤.٢٤) وقد أشارت هذه الفقرة إلى أنه "دعم الفعاليات السنوية"، فيما كان أدنى متوسط حسابي للفقرة رقم (١) والذي بلغ (١.٨٥) وقد أشارت هذه الفقرة إلى أنه "صيانة الأبنية الخاصة بالجمعيات الأهلية ".

المحور الرابع– الصعوبات التي تعيق الجمعيات الأهلية للاستفادة من برامج المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص:

للإجابة على هذا السؤال قام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لاستجابات عينة الدراسة على متغير الصعوبات التي تعيق الجمعيات الأهلية للاستفادة من برامج المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص، وقد تم ترتيب هذه الفقرات وفقاً للاستبانة:

الجدول (٧)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية

لاستجابات عينة الدراسة على فقرات الصعوبات التي تعيق الجمعيات الأهلية

للاستفادة من برامج المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص

رقم الفقرة	الفقرة	الإحصائيات			
		المتوسط الحسابى	الإنحراف المعياري	ترتيب الفقرة	الأهمية النسبية
1	ضعف استخدام تقنيات الإعلام والاتصالات (وسائل التواصل، شبكة الإنترنت ... الخ) فى الترويج لأنشطة الجمعية ودورها فى المجتمع.	2.19	0.81	4	متوسطة
2	عدم كفاية التنسيق الحكومى بين الجمعيات والشركات.	2.50	0.65	3	مرتفعة
3	قانون الجمعيات الأهلية لا يعطي الحرية الكافية للشركات لدعم الجمعيات الأهلية.	2.10	0.80	5	متوسطة
4	عدم قيام الجمعية بموافاة الشركة ببيان عن أوجه صرف المبالغ المتبرعة بها.	2.05	0.79	7	متوسطة

رقم الفقرة	الفقرة	الإحصائيات			
		المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	ترتيب الفقرة	الأهمية النسبية
5	عدم نشر الجمعية تقارير دورية عن أنشطتها وذكر الشركات المانحة للأنشطة.	1.95	0.84	9	متوسطة
6	ضعف نشاط العلاقات العامة بالجمعية.	2.02	0.82	8	متوسطة
7	عدم وجود برامج وقضايا اجتماعية واضحة لدى الجمعية ترغب في دعم الشركات لها.	1.78	0.79	10	متوسطة
8	قيام الشركات بإنشاء مؤسسات خيرية وحملات اجتماعية خاصة بها وعدم الاعتماد على الجمعيات الأهلية.	2.07	0.81	6	متوسطة
9	غياب المنهجية والتخطيط في مجال الشراكة الاجتماعية بين الشركات والجمعيات الأهلية.	2.55	0.67	2	مرتفعة
10	ضعف ثقافة المسؤولية الاجتماعية لدى شركات القطاع الخاص.	2.57	0.62	1	مرتفعة
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام		**2.18**	**0.45**		**متوسطة**

تشير نتائج الجدول (٧) إلى التحليل الوصفي للصعوبات التي تعيق الجمعيات الأهلية للاستفادة من برامج المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص، حيث أظهرت النتائج مستوى أهمية متوسطة وفقاً للمعيار المستخدم في هذه الدراسة، وبناءاً على قيمة المتوسط الحسابي العام الذي بلغ (٢.١٨) بإنحراف معياري قدره (.٤٥). وقد كان أعلى متوسط حسابي للفقرة رقم (١٠) والذي بلغ (٢.٥٧) وقد أشارت هذه الفقرة إلى أنه "ضعف ثقافة المسؤولية الاجتماعية لدى شركات القطاع الخاص بوجه عام "، فيما كان أدنى متوسط حسابي للفقرة رقم (٧) والذي بلغ (١.٧٨) وقد أشارت هذه الفقرة إلى أنه "عدم وجود برامج وقضايا اجتماعية واضحة لدى الجمعية ترغب في دعم الشركات لها".

المحور الخامس: الآليات المقترحة التي من الممكن أن تُفعل استفادة الجمعيات الأهلية من برامج المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص

قامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لاستجابات عينة الدراسة على متغير الآليات المقترحة التي من الممكن أن تُفعل استفادة الجمعيات الأهلية من برامج المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص ، وقد تم ترتيب هذه الفقرات وفقاً للاستبانة.

الجدول (٨) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لاستجابات عينة الدراسة على فقرات الآليات المقترحة التي من الممكن أن تُفعل استفادة الجمعيات الأهلية من برامج المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص

رقم الفقرة	الفقرة	الإحصائيات			
		المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	ترتيب الفقرة	الأهمية النسبية
1	قيام الحكومة بدور أكبر في التنسيق بين الشركات والجمعيات الأهلية وحث الشركات على الدعم.	2.58	0.65	5	مرتفعة
2	استخدام التكنولوجيا الحديثة في التواصل مع الشركات للسهولة الدعم.	2.59	0.62	1	مرتفعة
3	اهتمام الجمعيات بالجانب الإعلامي لتشجيع الشركات على دعم الجمعيات.	2.59	0.62	2	مرتفعة
4	إصدار الجمعيات تقارير دورية تغطي أنشطتها ودور الشركات في دعم هذه الأنشطةتز	2.59	0.63	3	مرتفعة
5	تسهيل الإجراءات الحكومية الخاصة بتنظيم عملية تلقى الدعم.	2.59	0.63	4	مرتفعة
6	الانضمام إلى شبكات أهلية محلية وعالمية يتيح للجمعيات القدرة على جذب دعم القطاع الخاص.	2.42	0.72	10	مرتفعة
7	لدى الجمعية خطط لجذب اهتمام الشركات لزيادة تبرعاتها للجمعية.	2.51	0.67	8	مرتفعة
8	الحوار والعلاقات الجيدة مع الشركات.	2.56	0.64	6	مرتفعة
9	عقد المؤتمرات والندوات وورش عمل.	2.55	0.64	7	مرتفعة
10	تقديم الحكومة تسهيلات واعفاءات ضريبية لشركات القطاع الخاص.	2.44	0.68	9	مرتفعة
	المتوسط الحسابى والانحراف المعيارى العام	**2.54**	**0.48**		مرتفعة

تشير نتائج الجدول (٨) إلى التحليل الوصفي للآليات المقترحة التي من الممكن أن تُفعل استفادة الجمعيات الأهلية من برامج المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص، حيث أظهرت النتائج مستوى أهمية وفقاً للمعيار المستخدم في هذه الدراسة، وبناءاً على قيمة المتوسط الحسابي العام الذي بلغ (٢.٥٤) بإنحراف معياري قدره (.٤٨). وقد كان أعلى متوسط حسابي للفقرة رقم (٢) والذي بلغ (٢.٥٩) وقد أشارت هذه الفقرة إلى أنه "استخدام التكنولوجيا الحديثة في التواصل مع الشركات للسهولة الدعم"، فيما كان أدنى متوسط حسابي للفقرة رقم (٦) والذي بلغ (٢.٤٢) وقد أشارت هذه الفقرة إلى أنه "الانضمام إلى شبكات أهلية محلية وعالمية يتيح للجمعيات القدرة على جذب دعم القطاع الخاص".

مناقشة نتائج الدراسة والتوصيات:

أشارت نتائج الدراسة أن واقع الدعم المقدم للجمعيات الأهلية من برامج المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاصة في ولاية صلالة جاء بدرجة متوسطة، بمتوسط حسابي بلغ (٢.١٢)، وجاءت فقرة الدعم المقدم للجمعيات الاهلية من شركات القطاع الخاص في المرتبة الأولى في الجدول رقم (١١) مما يشير إلى وجود نقص في هذا الدعم وبالتالي حصول هذا

المؤشر على المرتبة الأولى يدل على عدم كفاية الدعم سواء كان مادياً أو فنياً ، وذلك يؤكد ما اشتملت عليه رؤية عُمان٢٠٤٠ في ضرورة رسم ملامح مجتمع متعاون وضرورة تعزيز العلاقة المستقبلية بين القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني ، وهما يٌدعم هذه النتيجة القرار الوزاري لوزارة التجارة والصناعة العمانية من خلال باستقطاع نسبة من ميزانية المؤسسة أو الشركة لبرامج المسؤولية الاجتماعية لصالح الهيئة العمانية للأعمال الخيرية بنسبة لا تقل عن (٢٠%) من ميزانيتها المخصصة للمسؤولية الاجتماعية،وذلك لأن الدعم المقدم من شركات القطاع الخاص يعتبر رافد أساسي لموارد هذه الجمعيات ، وهذا يتفق مع دراسة الأرقط وآخرون (٢٠١٨)، والتي توصلت إلى أن مؤسسات القطاع الخاص في ولاية الوادي لا تساهم في تنمية المجتمع المحلى، بسبب النقص في تنويع استثماراتها. كما توصلت نتائج **دراسة** اللمكية (٢٠٢٠)، إلى وجود عوائق تتضمن أن الشركات لا تخصص ميزانية من المسؤولية الاجتماعية، ولا تعد الشركات تقارير المسؤولية الاجتماعية التي توضح نسب الدعم من المسؤولية الاجتماعية.

وتبين من نتائج الدراسة أن أنواع الدعم المقدم للجمعيات الأهلية من برامج المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في ولاية صلالة بدرجة متوسطة، بمتوسط حسابي بلغ (٢.١١) وقد جاءت فقرة "الدعم المالي" في الجدول رقم (١٢) بدرجة مرتفعة وكانت أدنى فقرة هي "الدعم الإداري" وهذه يٌؤكد أن الجمعيات الأهلية قادرة على إدارة شؤونها الداخلية وبحاجة إلى الدعم المالي حتى تستطيع إنجاز مشاريعها على أكمل وجه وهذا ما تتفق معه دراسة صالح (٢٠١٩) أن هذه الشركات تساهم من خلال المسؤولية الاجتماعية في دعم مختلف النشاطات الاجتماعية والتعليمية والثقافية والرياضية.

وفيما يتعلق بمدى استفادة الجمعيات الأهلية من برامج المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في ولاية صلالة كانت بدرجة متوسطة، بمتوسط حسابي بلغ (٢.٠٣)، وأظهرت الدراسة فيما يتعلق بمدى استفادة الجمعيات الأهلية من برامج المسؤولية الاجتماعية في الجدول رقم (١٣) جاءت فقرة "دعم الفعاليات السنوية" بدرجة مترفعة، بينما فقرة "صيانة الأبنية الخاصة بالجمعيات الأهلية" جاءت بالمستوى الأدنى وهذا يشير ويُؤكد ضعف الدعم المقدم للجمعيات الأهلية من شركات القطاع الخاص، ويتفق ذلك مع ما تمت مناقشته في مقدمة الدراسة من اهتمام غرفة وتجارة صناعة عُمان بتحسين صورة شركات القطاع الخاص امام المجتمع العٌماني فقد أطلقت إجازتها الأولى عام ٢٠١٤ م التي هدفت إلى إبراز دور شركات القطاع الخاص

ومساهمتها بمشاريع مستدامة تقدم للمجتمع وخلق روح المنافسة بين هذه الشركات بما يعود بالفائدة على المجتمع المحلي.

وبالنسبة للصعوبات التي تعيق الجمعيات الأهلية للاستفادة من برامج المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في ولاية صلالة كانت بدرجة متوسطة، بمتوسط حسابي بلغ (٢.١٨). وقد جاءت فقرة " ضعف ثقافة المسؤولية الاجتماعية لدى شركات القطاع الخاص" في المرتبة الأولى في الجدول رقم (١٤) ويرتبط هذا المؤشر بضعف الدعم المقدم للجمعيات الأهلية، كما ورد في الجدول رقم (١١) واتفق ذلك مع دراسة السحيباني (٢٠٠٩)، كما أكدت نتائج الدراسة على الغياب الواضح لآليات والاستراتيجيات المسؤولية الاجتماعية في أغلب الشركات. وقد جاءت فقرة "غياب المنهجية وتخطيط في مجال الشراكة الاجتماعية بين شركات والجمعيات الأهلية" بالمرتبة الثانية من الأهمية، وبالإضافة إلى فقرة "عدم كفاية التنسيق الحكومي بين الجمعيات والشركات القطاع الخاص بدرجة مرتفعة أيضا، وهذا مؤشر جعل وزارة التنمية الاجتماعية تفرد دائرة مختصة للإشراف على التنسيق بين برامج المسؤولية الاجتماعية والجمعيات الأهلية وتعمل كوسيط لتسهيل وتعزيز ولمساهمة هذه الشركات في دعم البرامج المجتمعية، وهذا ما اتفق مع دراسة السعدي (٢٠١٠)، فقد أكدت نتائجها من وجود ضعف في التنظيم والمتابعة الحكومية في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات وضعف دور الإعلام في التعريف بأهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات ونشر ثقافتها في المجتمع. وأيضا اتفق مع دراسة الاسرج (٢٠١٤) والذي أكدت على ضرورة وجود إدارات متخصصة للمسؤولية الاجتماعية داخل الشركات، واتفق أيضاً مع نتائج دراسة اللمكية (٢٠٢٠)، التي توصلت إلى أن ضعف الإعلام من معوقات تطبيق برامج المسؤولية الاجتماعية.

وما توصلت إليه الدراسة من الآليات المقترحة التي من الممكن أن تُفعل استفادة الجمعيات الأهلية من برامج المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في ولاية صلالة كانت بدرجة مرتفعة، بمتوسط حسابي بلغ (٢.٥٤)، فقد جاءت جميع الفقرات بدرجة مرتفعة ومتقاربة مما جعل الباحثة تشمل معظم هذه الفقرات في توصيات الدراسة، وقد اتفق ذلك مع معظم الدراسات التي أوردت الآليات المقترحة لتفعيل دور المسؤولية الاجتماعية مثل دراسة التويجري (١٩٩٨)، دراسة السحيباني (٢٠٠٩)، دراسة السعدي (٢٠١٠)، دراسة عيد (٢٠١٧)، دراسة صالح (٢٠١٩)، دراسة اللمكية (٢٠٢٠).

التوصيات:

١. اهتمام وسائل الإعلام بنشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية ومبادئها الصحيحة والمجالات المرتبطة بها.
٢. قيام الدولة بتيسير الإجراءات المرتبطة بأداء الشركات للمسؤولية الاجتماعية.
٣. سن التشريعات التي ترتبط بعنصر الشفافية والإفصاح من قبل الشركات المنفذة في مجال المسؤولية الاجتماعية لدعم الجمعيات الأهلية والفرق التطوعية.
٤. تنظيم ورش عمل على مستوى تمثيل إقليمي عالي المستوى تضم صناع القرار في الجهات المعنية لتحديد معايير أداء المسؤولية الاجتماعية، تعميم الآليات والخطط والبرامج المستهدفة ومنح جوائز للتميز في المسؤولية الاجتماعية بين الشركات.
٥. ضرورة وجود إدارات متخصصة للمسؤولية الاجتماعية داخل الشركات تتولى تخطيط وتنفيذ البرامج والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة والجمعيات الأهلية لتبادل الخبرة والتجارب العملية فيما بينها والتعرف على نقاط القوة والضعف لتطبيق أفضل الأساليب جدوى في مجالات المسؤولية الاجتماعية.
٦. تسهيل الإجراءات الإدارية اللازمة للجمعيات الأهلية لأداء دورها كدور تنموي في المجتمع وسد الفجوة ما بين الجمعيات الأهلية وشركات القطاع الخاص.
٧. التعاون بين الجمعيات الأهلية وشركات القطاع الخاص للوصول إلى أهداف مشتركة وخطط وبرامج مرسومة لتحقيق المسؤولية الاجتماعية في تنمية المجتمع.
٨. إصدار تقارير مشتركة ما بين الجمعيات الاهلية وشركات القطاع الخاص لتحقيق برامج مخصصة للمسؤولية الاجتماعية.
٩. قيام غرفة التجارة والصناعة وغيرها من الجهات التنظيمية بتنظيم دورات تدريبية وندوات لصقل الخبرات العاملين في مجالات المسؤولية الاجتماعية.

المراجع

أبو النصر، مدحت محمد (٢٠٠٧). مفهوم ومراحل وأخلاقيات مهنة التدريب بالمنظمات العربية، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

أبو النصر، مدحت محمد (٢٠١٣). المواصفات القياسية ISO–٢٦٠٠٠ عن المسئولية الاجتماعية "الدور الاجتماعي والإنساني للمنظمات في خدمة وتنمية المجتمع"، بحث منشور، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، القاهرة.

أبو هربد، ياسر (٢٠١٧). دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية دراسة حالة شركة توزيع كهرباء محافظات غزة، رسالة ماجستير، جامعة الأقصى.

الأرقط، أحلام عثماني وآخرون (٢٠١٨). المسؤولية الاجتماعية ودورها في مساهمة القطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة مؤسسات القطاع الخاص لولاية الوادي (رسالة ماجستير). جامعة الشهيد حمه لخضر الجزائر.

الأسرج، حسين (٢٠١٠). المسئولية الاجتماعية للشركات: المعهد العربي للتخطيط بالكويت.

الأسرج، حسين(٢٠١٤). المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودورها في التنمية المستدامة للمملكة العربية السعودية مركز الخليج لسياسات التنمية ،مجلة العلوم الاجتماعية، السعودية.

العشري، مشيرة (٢٠١٩). المسؤولية الاجتماعية لمنظمات المجتمع المدني والأمن الاجتماعي " دراسة ميدانية لأحد الجمعيات الأهلية بمحافظة الغربية"، المجلة العربية لعلم الاجتماع، جامعة القاهرة، كلية الآداب، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ،ع٢٣.

البكري، ثامر (٢٠٠٦). إدراك المديرين لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، المجلة العربية للإدارة، ٢١(١).

التويمي، بلال مسعود عبد الرحمن (٢٠٢٢). دور الجمعيات الخيرية في تقديم المساعدات الإنسانية، مجلة القلعة، جامعة المرقب، كلية الآداب والعلوم بمسلاته .

السعدي، سيف (٢٠١٠). "المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص ودورها في دعم الجمعيات الأهلية بسلطنة عمان"، دراسة ميدانية لمؤسسات القطاع الخاص والجمعيات الأهلية الخيرية في محافظة مسقط، رسالة ماجستير، جامعة السلطان قابوس، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، ١–١٢١.

التويجري، محمد بن إبراهيم (١٩٩٨). المسؤولية الاجتماعية في قطاع الخاص في المملكة العربية السعودية دراسة ميدانية استطلاعية. المجلة العربية للإدارة، المجلة العربية للإدارة المنظمة العربية للتنمية الإدارية. المملكة العربية السعودية، ١٨(٢).

السكارنة، بلال (٢٠١١) الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية، دراسة ميدانية على وزارة الكهرباء الأردنية، الأردن.

السويدان، نظام، وحداد، شفيق (٢٠٠٦) التسويق مفاهيم معاصرة، دار الحامد للنشر والتوزيع عمان، الأردن.

الشميلان، عبدالوهاب (٢٠١٨) المسئولية الاجتماعية من منظور إسلامي وتأثيرها الإيجابي على المنظمات، كلية الجبيل الصناعية، المملكة العربية السعودية، المجلة العربية للإدارة، ٢٨(٤).

العجمي، عايد (٢٠١٥)، تصوير مقترح لتفعيل دور الجامعات السعودية في تنمية مستدامة، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان.

العويرة، محيي الدين خير الله (٢٠٢١). الجمعيات الخيرية وتعريفها وتأصيلها وصلتها بالمؤسسة الوقفية، مجلة الاقتصادي الإسلامي والمؤسسات المالية الإسلامية، دار الناشر، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.

العضايلة محمد (٢٠١٥) المسؤولية الاجتماعية من منظور إسلامي، المجلة السعودية للمسؤولية الاجتماعية، ٣٣(١٤).

العامري، صالح والغالبي، طاهر (٢٠٠٨). المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، الاردن.

العامري، صالح والغالبي، طاهر(٢٠١٠). محسن المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، الأعمال والمجتمع، عمان، الأردن، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة.

الغريب،خالد أحمد (٢٠١٦). المرشد القانون الدليل الإرشادي للجمعيات الأهلية في المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية.

الكحلاوي، رجب (٢٠١٦). حدود الرقابة الإدارية على الجمعيات والمؤسسات الأهلية، القاهرة، دار النهضة العربية.

المجذوب، بحوصي (٢٠١٢). دور مواصفات الأيزو 26000 في التعريف بمعايير المسؤولية الاجتماعية، الملتقى الدولي الثالث: منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار.

المحروقي، سيف (٢٠١٨). «رؤية عمان ٢٠٤٠» ومؤسسات المجتمع المدني، جريدة عمان، سلطنة عمان.

الهاشمي، سعيد (٢٠٠٨). واقع مؤسسات المجتمع المدني في سلطنة عمان الدوافع والمعوقات، ورقة عمل مقدمة للحوار في الحلقة النقاشية عن" مؤسسات المجتمع المدني بسلطنة عمان"، مركز السلطان قابوس للثقافة السالمية، مسقط.

اللمكية، نصرة (٢٠٢٠). دور المسؤولية الاجتماعية للشركات في دعم الرياضة بسلطنة عُمان، كلية التربية ، جامعة السلطان قابوس، ١–١٠٧.

أحمد، كريمة (٢٠١٢). "متطلبات تحقيق الجودة الشاملة للجمعيات الأهلية دراسة من منظور تنظيم المجتمع"، رسالة الماجستير، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة أسوان.

جباري، فوزية، والعمراوي، زكية (٢٠١٨). معوقات تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة العمومية، الجزائر، ١١(١): ٨٧–٩٨.

جعبوب، سالم (٢٠١٦). قياس الوعي بالمسؤولية الاجتماعية وفق مواصفات الايزو 26000، دراسة ميدانية في عينة الشركات الصناعية بمحافظة ظفار، رسالة ماجستير، جامعة ظفار. سلطنة عمان.

جمعية نور للمكفوفين، محافظة ظفار، ولاية صلالة ،٢٠٢٣.

جداد، سعيد سهيل (٢٠١٩). أثر المسؤولية الاجتماعية في تشكيل الصورة الذهنية لدى طلاب جامعة ظفار، دراسة ميدانية لطلبة جامعة ظفار، جامعة ظفار، سلطنة عمان.

دره، عمر (٢٠١٨). ممارسة أبعاد المسؤولية الاجتماعية وأثرها على أداء الشركات البتروكيماوية.م جلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، ٢(٦): ١٤٤–١٢٤.

رشوان، عبد الرجمن (٢٠١٩). دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة لرأس المال البشري، مجلة الدراسات التارسخية والاجتماعية، جامعة نواكشوط، كلية الآداب والعلوم الانسانية، (١٥): ١٠٢–١٢٠.

زعبنوت، مسلم محمد(٢٠١٦). أثر إدراك العملاء لابعاد المسؤولية الاجتماعية على ولائهم، رسالة ماجستير،كلية التجارة والعلوم الإدارية ،جامعة ظفار،سلطنة عُمان.

سليم، عبد الناصر حامد (٢٠١٢). معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية عمّان، دار أسامة للنشر والتوزيع.

صالح، هاشم (٢٠١٩). أهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات وتأثيرها على تنمية المجتمعات المحلية: حالة الشركات النفطية، مجلة مينا للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي أحمد زيانة غليزان، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ٢(٤).

صوفي، عبد الرحمن وآخرون (٢٠٠٩). المجتمع العماني المعاصر، الطبعة الأولى، مطبعة جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان.

عوده، عبد الله علي عبد الله (٢٠١٤). "المسئولية الاجتماعية للشركات نحو دعم خدمات الجمعيات الأهلية"، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، ٣٧ (٦): ١٨١٥-١٨٧٨.

عيد، عادل (٢٠١٧). المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودورها في تحقيق التنمية المستدامة . مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، ٧(٥٨) .

غواص، سعيد (٢٠٠٧). دور قيادات العمل التطوعي في تنمية المشاركة الأهلية، دراسة ميدانية على محافظة ظفار، رسالة ماجستير، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان.

غيث، محمد عاطف (٢٠٠٧). قاموس علم الاجتماع الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

قاشي، خالد وبو درجة، رمزي (٢٠١٧)، التسويق والمسؤولية الاجتماعية، دار أسامة للنشر والتوزيع الأردن.

قانون الجمعيات الأهلية (٢٠٠٠): الباب الأول تعاريف وأحكام العامة، مادة رقم (١).

قانون الشركات التجارية (٢٠١٩): الباب الأول تعاريف وأحكام العامة، المادة (٣) رقم (١٨).

محمد، محمد عبد الفتاح (٢٠٠٨). الجمعيات الاهلية النسائية قضايا ومشكلات، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

محمد، طارق (٢٠٠٠)"سيكولوجية المشاركة السياسية مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

معجم اللغة العربية المعاصرة (٢٠٠٨.) عالم الكتب.

مغازي، محمد عبدالله (٢٠٠٥) الحق في تكوين الجمعيات والمؤسسات الأهلية في ضوء أحكام القضاء الدستوري والشريعة الإسلامية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية.

هاشم، أحمد (٢٠٠٨). متطلبات تحقيق الجودة الشاملة للجمعيات الأهلية ودراسة من منظور تنظيم المجتمع، رسالة ماجستير، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم.

يحياوي، إبراهيم (٢٠٢١). الدراسات السابقة أهميتها وكيفية توظيفها في بحوث العلوم الاجتماعية، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، جامعة محمد لمين دباغين سطيف، ٢ الجزائر، ١٠ (١):٣٤١-٣١٩.

Bardy, R., Drew, S., and Kennedy, T. (2013). Foreign Investment and Ethics: How to Contribute to Social Responsibility by Doing Business in Less-Developed Countries, Journal of Business Ethics, 106(3): 276-282.

Carroll, Archie, B and Ann K. Buchholtz (2006). Business and Society, Thomson South Western, Ohio, 6th edition.

Chrastil, Natalie A. (2012) Social – Economic Challenges by based NGO, Dissertation, International Humanities and Social Sciences, 71(3):5-21.

Dilek Cetin Damara Kristof Fer Husoy (2007). "Corporate Social Responsibility Practices and Environmentally Responsible Behavior: The Case of The United Nation Global Compact , Journal of Business Ethics76:163-176.

James, Doogles. (2007). Political Theories of Nonprofit Organization Gale, University Press Connecticut.

Jaldin & Aktùr (2006). Corporate Social Responsibility or Corporate social Responsiveness Case study of CSR in top Swedish firms.

Seth, Ram. (2022). Impact of dividend payouts and corporate social responsibility on firm value – Evidence from India , Journal of Business Research, Elsevier Inc.: Pages 571-581.

Shanka, T, Minnee, F, (2008). Important attributes of corporate social responsibility-an exploratory assessment from Oman. In Proceeding of Australian and New Zealand Marketing Academy conference. University of Western Sydney

Webster, Merriam. (2003) Collegiate Dictionary

المصادر الإلكترونية:

اللواتي، حيدر. عمان اليوم "القطاع الخاص والمسؤولية الاجتماعية" ٢٠ – أكتوبر ٢٠١٨م: https://www.omandaily.om

المنظمة الدولية للمعايير أيزو ٢٦٠٠٠ (٢٠١٧) ، بتاريخ ٦\٦\٢٠٢٣: https://www.bsigroup.com/ar-AE/-ISO-26000

الخايفي، علي بن خلفان بن حميد (٢٠٢٢) مؤسسات المجتمع المدني، مجلة الرؤية: https://alroya.om/p/301237

جريدة الرؤية" جلسة نقاشية تستعرض دور "مواطنة الشركات" في تعزيز ممارسات المسؤولية الاجتماعية" ٩/ ٢/٢٠٢٢: https://alroya.om/p/295985

جمعية بهجة العمانية للأيتام: https://www.bahjah.net،2023

خيرة، بورزيق (٢٠٢٠)، قاموس مصطلحات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والاستدامة: https://www.csrsa.net
رؤية عمان ٢٠٤٠: https://www.mof.gov.om/ar/PDF/Vision_Documents_Ar.pdf
قانون الجمعيات الأهلية المعدل (٢٠٠٧): https://qanoon.om/p/2000/l2000014
محمود، دينا "أهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات وأمثلة عليها"30- يوليو ٢٠٢١ م ، موقع المرسال: https://www.almrsal.com/post/1098882
معجم اللغة العربية المعاصرة (٢٠٠٨) : https://www.arabdict.com/ar
وزارة التنمية الاجتماعية، دائرة الجمعيات وأندية الجاليات (٢٠٢٣):
https://omanportal.gov.om/26000:(2010) ISO
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D9%8A%D8%B2%D9%88_26000
وزارة التنمية الاجتماعية (٢٠٢٢)، النشرات الإحصائية والتقارير السنوية:
https://portal.mosd.gov.om/webcenter/portal/MOSDExternalPortal/page
وزارة التنمية الاجتماعية (٢٠٢٢)، الدراسات الاجتماعية:
https://portal.mosd.gov.om/webcenter/portal/oracle/webcenter/page/scoped
منظمة الأمم المتحدة ، الاسكوا
https://www.unescwa.org/ar/focus/2030-agenda